



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



[12]

«عقد ضائع»

أوضاع الشباب السوري وخسائر المستقبل

الافتتاحية

بعد 10 سنوات

الحركة الشعبية ستعود

مضت حتى الآن عشر سنوات على انطلاق الحركة الشعبية في سورية، بما احتوته تلك السنوات من آمال ومرارات، من قمع وعنف وقتل واعتقال وتهجير وبرد وجوع وإرهاب وتدخلات خارجية...

وإذا كان هم المتشددين هو التعامل مع الذكرى بمناسبة إعلامية لإعادة تكرار أسطواناتهم المدمرة نفسها حول «الحسم» و«الإسقاط» وحول «المؤامرة» و«الثورة»، فإنه من باب أولى أن يعاد التذكير بالاستنتاجات الأساسية، الحقيقية والموضوعية، والتي طالما قالت بها قاسيون منذ ما قبل 2011 وبعده، والتي أثبتت الوقائع الكارثية صحتها، لتكون تلك الاستنتاجات أساساً للبناء عليها:

أولاً: إن انطلاق الحركة الشعبية في سورية كان لأسباب داخلية بالدرجة الأولى، تتكثف في بنية اقتصادية اجتماعية ليبرالية ناهية، أفقرت الناس وهمشهم. وفوق ذلك فهي بنية يغلب عليها الطابع الأمني ومستوى حريات سياسية شبه معدوم، ما قطع الصلة بين الناس والسياسة، وبينهما وبين جهاز الدولة، وراكم الآلام في الصدور حتى انفجرت دفعة واحدة.

ثانياً: اتضح أن أحد أخطر أشكال «المؤامرة»، ليس التدخلات الخارجية والإرهاب فحسب، بل والفاسدون الكبار المتنفذون داخل جهاز الدولة، الذين تبجحوا بالمؤامرة مراراً وتكراراً لمواجهة، بل للتعطية على قمع الناس وعلى سياسات النهب، وللهرب من تقديم أي تنازل للشعب السوري... وهو ما قالته قاسيون مراراً ابتداءً من 2005، حين وصفت الليبرالية الاقتصادية بأنها حصان طروادة الذي سيدخل من خلاله العدو الخارجي، وبأن الفساد الكبير هو نقطة الاستناد الأهم لذلك العدو، والذي وصلت به الأمور خلال الأزمة أن تحول إلى إرهاب اقتصادي اجتماعي مكشوف وسافر ضد الأغلبية الساحقة من الشعب السوري.

ثالثاً: أولئك الذين عملوا ضد الحوار وضد الحل السياسي في الطرفين، عادوا إليه مرغمين، ولكن بعد ماذا؟ بعد عشرات ومئات آلاف الضحايا وبعد عذابات لا يمكن الإحاطة بها أو تعدادها، بل وبعد وضع البلاد تحت مخاطر التقسيم... وقد أثبتت السنوات الماضية أن متشدي الطرفين إنما يدعون كذباً موافقتهم على الحل السياسي، في حين أنهم لا يزالون يحاولون تحطيم الطرف الآخر بشكل كامل... بل ويسعون اليوم صراحة أو مواربة إلى التقسيم و«الاكتفاء بما تحت أيديهم من أرض وناس»!

رابعاً: إن الطروحات الطائفية، والطروحات التي تبنت خيار العنف، كانت خدمة كبرى لأعداء التغيير الجذري في النظام والمعارضة، فقد وجد هؤلاء وأولئك ضالتهم في تحطيم الحركة الشعبية عبر قسم السوريين عمودياً وفقاً لثنائيات وهمية وإغراقهم في دمائهم، حيث تحول الشعب بمواليه ومعارضيه إلى أداة لصراع النخب الناهية فيما بينها، بدل أن يكون موحداً على أساس مصلحته الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والديمقراطية ضد تلك النخب جميعها.

خامساً: الأكاذيب المتعلقة باستخدام السلاح لحماية الناس، أو باستدعاء التدخل الخارجي لحمايتهم، أثبتت بالتجربة القاتلة الملموسة، وكما قلنا منذ اللحظة الأولى، إنها لم تؤد إلا إلى مضاعفة أعداد الضحايا ومضاعفة العذابات وإعادة التغيير.

سادساً: إذا كانت الحركة الشعبية قد انكفأت مؤقتاً بسبب السلاح والعنف والقمع والتدخلات الخارجية، فهذا لا يعني إطلاقاً أنها انتهت؛ بل قطعت المرحلة الأولى في تطورها، وهي الآن في حالة بقظة وتحفز إلى حين عودة الوقت المناسب، فالأزمات التي أنزلت الناس إلى الشوارع لم تحل بل ازدادت تعقيداً، وسلطة السلاح المنتشرة في كل مناطق سورية حالياً، لن تكون لها الكلمة العليا حين يقرر السوريون أن الوقت قد حان لمواصلة المشوار...

سابعاً: وظيفة الحل السياسي عبر القرار 2254 هي تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، وهذا الكلام هو في جوهره: تمكين الحركة الشعبية السورية من إعادة تنظيم صفوفها، لأن ذلك هو الأداة الأساسية لإنفاذ حق السوريين في تقرير مصيرهم...

شؤون عربية ودولية



روسيا- تركيا
والشراكة الإستراتيجية

17

شؤون محلية



الكهرباء.. تصريحات
مكررة والوضع نحو الأسوأ

10

ملف «سورية 2021»



بعد عشر سنوات:
بيان 25 شباط 2011

07

شؤون عمالية



السويداء.. المرأة العاملة
بأية حال؟!

04

«وسائل الإثبات في الدعوى العمالية»

عقد العمل الفردي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



انتظروا مفاجأة زيادة الأجر بأية لحظة!

على ضوء الكلام والحديث الواسع على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى ضوء ما عرضه النقابيون، في مؤتمراتهم مؤخراً، عن ضرورة تحسين الوضع المعيشي للعمال، ومن في حكمهم، وأن الوضع المعيشي للمذكورين لم يعد يحتمل، وهم بحاجة لسند الحكومة لهم في تأمين متطلباتهم الضرورية، التي تجعل إمكانية استمرارهم على قيد الحياة ممكنة، واستناداً للوضع العمالي المعيشي المزري الذي تحدث عنه النقابيون في مؤتمراتهم، بشرتنا القيادة النقابية بخبر مفاده: أن ننتظر زيادة الأجر في أية لحظة.

إن ما ذكره النقابيون في مداخلاتهم حول الوضع المعيشي، وما جاء على لسان الأمم المتحدة بأن 60% من الشعب السوري على حافة الجوع، هي بمثابة إنذارات عالية الصوت، تشير إلى قضية سياسية واجتماعية شديدة الخطورة، وبمعنى آخر: إن سياسات الإفقار الممنهج التي اتبعت وما زالت تتبع، تؤسس مرة أخرى لإعادة إنتاج الأزمة بكل عناصرها السابقة، وتضاف إليها عناصر أخرى أشد وقعاً على عموم الفقراء، ومنهم: العمال، بسبب التهجير والدمار الذي أصاب المدن والقرى، واضطرارهم لاستئجار منازل تؤويهم وعائلاتهم، والكل يعلم: كم هي تكاليف ذلك، يُضاف إليها غلاء الأسعار وارتفاعها المستمر، الذي لا يتوقف، والأسعار لها حكاية أخرى مع الحكومة، التي تشكف أذاننا باستمرار، بأنها تتخذ ما يلزم من إجراءات تحد من ارتفاع الأسعار والتهاب حرارتها، وأخر ما أفادت به مواقع التواصل وتصريحات بعض الوزراء: أن الوضع المعيشي على طاوله الحكومة، وأنها تعد الشعب السوري بمفاجأة سارة، علينا انتظارها، ولكن الرؤية لم تكتمل بعد، وهلال المفاجأة لم يظهر على علماء الحكومة ليبشرونا بمفاجأتنا لنا ومتى ستظهر، حيث ننتظرها، ولكن واقع الحال يقول: برغم من كل الزخم الإعلامي حول إجراءات الحكومة، إن الأسعار في كل يوم تحلق، ولن تستطيع الحكومة الإمساك بها وإعادتها إلى وضع يتناسب مع المداخل الهزيلة التي يعتاش الفقراء عليها، وأوصلتهم إلى حافة الجوع، كما يقول الواقع المعاش، وليست التقارير والتصريحات فقط.

إن تطورات الوضع المعيشي المتدنية عند أغلبية الشعب السوري لن تبقى بدون ردات فعل، تمكن الفقراء من الدفاع عن لقمته المستباحة بكل أشكال وألوان الاستباحة، كيف ستكون المفاجأة عندها؟



لا بد لنا بداية من تعريف عقد العمل وفق ما جاء في المادة 46 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 والتي نصت على ما يلي: «عقد العمل الفردي هو العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب العمل وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر».

جواز إثبات عكس ما يدعيه العامل، وذلك عن طريق شهود البيئة العكسية وفق المادة 47 فقرة ب من قانون العمل، وتعود للمحكمة سلطة تقدير قيمة الشهادة.

اليمين الحاسمة

هي التي يوجهها أحد المتداعين إلى خصمه ليحسم بها النزاع، ويكون ذلك بإذن المحكمة، حيث تعتبر اليمين الحاسمة من وسائل الإثبات الهامة التي يلجأ إليها المتقاضون لإثبات الدعوى العمالية وحسمها، ولا سيما العامل، وذلك حين يعجز عن إثبات دعواه عن طريق الوثائق أو الشهادة، واليمين الحاسمة على تحسم النزاع بين الطرفين على الواقعة التي جرى التحليف عليها، كما أنها من حق الخصم وحده دون المحكمة، ويجوز توجيه اليمين الحاسمة في أي مرحلة من مراحل النزاع، ويجب ألا يكون موضوعها مخالفاً للنظام العام والآداب. لا بد أخيراً من الإشارة إلى أن توجيه اليمين الحاسمة من قبل أحد المتداعين للآخر إنما يعتبر تنازلاً عن عداها من البيئات.

10 العامل بصاحب العمل في هذه المادة، فيها إجحاف للعامل. من الحقوق العمالية التي يستطيع العامل إثباتها بالشهادة فهي:

بند العلاقة العمالية

الأجر الشهري للعامل، وفيما إذا كان مسجلاً بالتأمينات الاجتماعية أم لا. تقاضي العامل لحقوقه العمالية المتمثلة ببديل الإجازات السنوية، وبديل العطل الأسبوعية والرسمية، وبديل الأعياد الدينية، وبديل تعويض العمل الإضافي والزيادات القانونية والترفيعات الدورية ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها.

انتهاء العلاقة العمالية، وسبب ترك العامل للعمل لمعرفة أحقيته في الحصول على تعويض التسريح غير المبرر أم لا. ويستطيع صاحب العمل إثباته بالشهادة أيضاً. إخلال العامل بالتزامه تجاه صاحب العمل المنصوص عليه في المادة 64 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010. إثبات انقطاع العامل عن عمله دون سبب مشروع.

كيف يتم إثبات عقد العمل؟

ألزم القانون رقم 17 لعام 2010 صاحب العمل بتحرير عقد عمل مكتوب مع العامل، حيث جاء في المادة 47 منه على ما يلي: «يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل المبرم مع العامل كتابة وباللغة العربية على ثلاث نسخ لكل من الطرفين نسخة، ونسخة باللغة الأجنبية في حال كان العامل غير عربي، ويلتزم صاحب العمل بإيداع نسخة ثلاثية لدى مديرية التأمينات الاجتماعية المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحرير العقد». أما في حال عدم وجود عقد عمل مكتوب فقد عالجته الفقرة «ب» من المادة 47 هذه الحالة، والتي نصت على أنه: إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات، ولصاحب العمل إثبات العكس بنفس الطريقة، مع أن قانون العمل السابق أجاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات دون صاحب العمل، لأنه الطرف الضعيف في العقد، ولأن عدم وجود عقد مكتوب يرجع إلى إرادة صاحب العمل وحده، ومساواة القانون رقم

■ ادب خالد

نقابات وعمال التسريح التعسفي في قوانين العمل

يتضح من نص هذه المادة أن عناصر عقد العمل هي:

- 1- تقديم الأجر.
 - 2- تقديم العمل.
 - 3- تبعية العامل «خضوعه لسلطة وإشراف صاحب العمل».
- إن انتفاء أي من هذه العناصر يفقد العلاقة صفة عقد العمل، ويحولها إلى علاقة تعاقدية أخرى غير مشمولة بأحكام قانون العمل، وقد تتداخل بعض العقود أو تتشابه في بعض خصائصها مع عقد العمل، خاصة عندما تكون التبعية غير واضحة، أو واهية لدرجة الغموض، ولكن التسمية الصورية للعقد لا تفيد القاضي الذي يتمتع بسلطة تكييف العقد وتوصيفه بالصفة الموافقة له، وفي جميع الأحوال فإن بوسع القاضي الموضوع أن ينظر إلى هذه المعايير بضوء شروط العقد وظروف تنفيذه لتحديد الصفة الحقيقية للعقد.

العمل النقابي الناجح..



■ نبيك عكام

العمل النقابي الناجح، هو الذي يقوم على أسس وقواعد نضالية وخطية عمل كفاحية، وإستراتيجية عملية تنسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والامتغيرات والمستجدات التي تعيشها الطبقة العاملة.

وهذا مرهون بوجود كوادر نقابية مؤهلة وقادرة على تحقيق الأهداف، بعيداً عن أية نزعة ومصالح ضيقة حزبية كانت أو غير ذلك، قد تضر بالعمل النقابي، والغاية التي وجد من أجلها، والاختلاف من أجل تحسين العمل النقابي هو أساس تطوره وتجويد، ويعتبر ظاهرة صحية، وخاصة عندما تكون على أسس ديمقراطية، وتقوم على مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر، والتقبل ورحابة الصدر واستيعاب الاجتهادات والأفكار في طرق وأساليب العمل النقابي، ورفض الخلافات التي لا ترتبط بالعمل النقابي، سواء الشخصية أو غيرها، التي تنشئ صراعات في التنظيم النقابي، والتي تنعكس سلباً على أداء العمل النقابي، وتضعف قدرة الحركة النقابية على تحقيق أهدافها بالوصول إلى النتائج المتوخاة، من حقوق ومصالح العمال الأساسية المتعلقة بالأجور، ومستوى المعيشة، والأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وقوانين العمل وغيرها من التشريعات التي تتعلق بقضايا العمل والعمال، وهذا ما يسبب مشكلة في الحركة النقابية إذا لم تكن هناك أدوات وأساليب متنوعة في العمل لتحسين الأداء، وتحقيق الحقوق والمصالح العمالية. من القضايا التي تشكل تحدياً حقيقياً، وتهدد استقرار واستمرار العمل النقابي وتطوره في خدمة مصالح العمال الرئيسية المناطة بالتنظيم النقابي، شكل الطروحات والتوجهات وخطاب التنظيم النقابي

بأن أي تباطؤ في تحقيق المصالح والحقوق المطلوبة للعمال سيؤدي إلى رفع سقف المطالبة باتخاذ الأدوات والأسلحة الضرورية، من أشكال مختلفة من الاحتجاجات من اعتصام أو تظاهر بما فيها الإضراب. وهذا يحتاج إلى إرادة نقابية حقيقية تؤمن بالعمل النقابي الكفاحي، ووجود ثقافة ووعي للكادر النقابي بأهمية العمل النقابي، ووجود قانون للتنظيم النقابي يضمن الديمقراطية لكل أعضاء التنظيم، وينسجم مع الواقع والشرائع الدولية. ووجود قيادة نقابية منتخبة بشكل حقيقي وديمقراطي، دون أي تدخل من أية سلطة خارج الطبقة العاملة، لكيلا تبقى تحت رحمتها.

من العبارات التسولية، وخطبة تمهيدية عصماء مليئة بالتوسلات، كلما عظم شأن المسؤول، أما في العمل النقابي ليست متجذرة، وهذا الشكل أو الأسلوب يعتبر طارئاً على العمل النقابي، فتاريخ العمل النقابي منذ تأسيسه لم يكن ينتهج هذا الشكل والأسلوب من التسول والتوسل. ولا بد من العودة عن هذا الشكل والطريقة من الخطاب التسولي وإشعار السلطة التنفيذية بمسؤوليتها المباشرة، وتقصيرها في عدم تحقيق مطالب العمال ومصالحهم وحقوقهم المشروعة، وإن من واجبها تحقيق هذه المطالب والحقوق في أقرب وقت دون ممانعة أو تسويق، ومن ثم لا بد من تحذير هذه السلطة،

فقدان إحساس المسؤول بواجباته، وعدم محاسبته على التقصير في أدائه لواجباته، والمسؤول الذي أعلى منه لا يختلف عنه، وهكذا ففقد الشيء لا يعطيه، فعلى سبيل الذكر في العمل الوظيفي: إذا أردت تليخيس معاملة فعليك أن تتسول وتتوسل الموظف، فأنت تحت رحمته، فبإمكانه أن يقف حجر عثرة في طريقك. ولكن هل هذه النزعة التسولية متجذرة في نقاباتنا؟ ومجتمعاتنا عامة؟ أقول: إن بعضها عميقة الجذور وبعضها سطحية، وتختلف درجة التسول والتوسل باختلاف السلم الوظيفي للمسؤول، فإذا كنت تحتج إلى توسلات بسيطة ومحددة لموظف صغير، فإنك تحتج إلى سلسلة

حول كافة قضايا العمال والعمل. الخطابات التسولية التي تبدأ بالثناء على السلطة التنفيذية وجهودها القيمة، ثم تتوسل إليها وتتسول بأن تتكرم بالتوجيه لإجراء ما يلزم لتوفير هذه الخدمة، أو تحقيق هذا الحق المشروع والواجب عليها، تفضلاً منها وإحساناً، ثم يختم الخطاب بما بدأ به من الشكر والثناء والمديح. وللأسف نرى ذلك ضمن صفوف الهرم النقابي الداخلي من قاعدته في مؤتمرات الهرم النقابي إلى قمته، كذلك هذا الشكل من التسول والتوسل نراه في سلسلة الهرم الوظيفي بين كل مرؤوس ورئيس. فقدان إحساس المسؤول بواجباته إن هذه النزعة التسولية نابعة من

الطبقة العاملة



عمال مصنع قطع غيار الطائرات يخططون للإضراب

قالت نقابة العمال في مصنع قطع غيار الطائرات في بريطانيا العائدة ملكيته إلى أمريكا: إن الإضرابات ستستمر 24 ساعة، والتي سوف تبدأ اعتباراً من 12 و 19 و 22 و 26 آذار الجاري، يقول اتحاد النقابات: إن التغييرات التي طرحتها الشركة التي تصنع البراغي والمسامير والصواميل المصممة للعمل في ظروف الضغط العالي في محركات الطائرات، وهيكل الطائرات، ستؤدي إلى تخفيضات غير مقبولة في الأجور ونسبة العمل الإضافي، والإجازات المدفوعة، ويقول المسؤولون في النقابة: إن التغييرات في الشروط والأحكام المطروحة سوف تؤدي إلى انخفاض ما يعادل 3000 جنيه إسترليني سنوياً، إنه بإنهاء العقود الحالية وإعادة التوظيف في عقود جديدة سيخسر العاملون ما بين 2500 و3000 جنيه إسترليني من رواتبهم السنوية، وسيجبر الكثيرون على مواجهة صعوبات مالية.

إضراب العمال في النيجر لرفع الحد الأدنى للأجور

أعلن اتحاد العمال النيجيري في مؤتمر العمال النيجيري: أنه سيخوض إضراباً عاماً في جميع أنحاء نيجيريا، احتجاجاً على الحد الأدنى للأجور، وقال: ستكون النقابات مظلة العمال النيجيريين في الشارع للاحتجاج على الحد الأدنى للأجور، وقال رئيس مؤتمر العمال النيجيري: إنه ليس سعيداً بالطريقة التي يريد بها المشرعون في الحكومة النيجيرية تحديد الحد الأدنى للأجور، وأنه سيتم إجراء المزيد من الاحتجاجات والاضراب. ضد قانون العمل الوطني لعام 2021 والحد الأدنى للأجور الحالي. هذا وكانت الحكومة النيجيرية قد حددت الحد الأدنى للأجور للعمال بـ 30 ألف نايرا، وهو ما يعادل حوالي 80 دولاراً أمريكياً شهرياً، وهو مبلغ غير مناسب للوضع المعيشي.

عمال مصنع فيزاغ للصلب يضربون عن العمل

تم اتخاذ قرار بالمضي في إضراب إلى أجل غير مسمى، في اجتماع نقابة عمال مصنع فيزاغ للصلب في الهند، احتجاجاً على قرار الحكومة المركزية المضي في عمليات الخصخصة لمصنع الصلب، وأبدت النقابة استعدادها لخوض معركة طويلة الأمد لمنع خصخصة مصنع الصلب. وتقول إدارة الشركة: إن مصنع الصلب كان يتكبد خسائر على مدار فترة زمنية من 2017-2108 لكن النقابات العمالية تقول: إن الخسائر كانت مجرد ذريعة لتسليم المشروع إلى شركة خاصة. وتُعزى الخسائر بشكل رئيسي إلى المصاريف التشغيلية، إلى جانب أنه لا يوجد في مصنع الصلب مناجم لخام الحديد، وهو مجبر على شراء خام الحديد بتكلفة أعلى، مقارنة بمصانع الصلب الخاصة التي لديها مناجمها الخاصة.

عمال شركة «STAIP» في الجرف الأصفر يطالبون بأجورهم

أصدرت نقابة عمال شركة STAIP في الجرف الأصفر المغربية بياناً، أدانت فيه الشركة التي تعمل على الإجهاز على المكتسبات العمالية وإعاقة الحريات النقابية، ورفضها تلبية مطالب العمال المشروعة، وطالب الاتحاد المغربي للشغل، في بيانه هذا، الذي أصدره عقب اجتماعه الطارئ مع السلطات المحلية للتدخل لإجبار إدارة الشركة على صرف رواتب العمال في المواعيت المحددة، طبقاً لقانون العمل. واتهمت نقابة عمال شركة STAIP في الجرف الأصفر، في بيانها: إن إدارة الشركة تعمل على التصعيد المتعمد عبر التضييق على العمال النقابيين وتوقيفهم عن العمل، داعية الشركة إلى إعادة العمال الموقوفين عن العمل بدون قيد أو شرط. وأعلن العمال المتضررون خوض إضراب عن العمل مع وقفة احتجاجية داخل ورشات العمل في حال لم يستجيب إلى مطالبهم.

السويداء.. المرأة العاملة بأية حال؟!!



إن وضع المرأة العاملة تدهور كثيراً في ظل الأزمة، بسبب غياب التشريعات الناظمة لعملها واستغلالها، وعدم إعطائها الأجر المناسب الذي يتناسب مع ساعات العمل الذي تقوم به.

■ مراسل قاسيون

يضاف إلى ذلك: ارتفاع نسب البطالة في محافظة السويداء في ظل الأزمة، مما حمل المرأة أعباءً إضافية، فهي مضطرة للبحث عن عمل في ظروف صعبة. إن أكثر النساء العاملات يعملن بأجور قليلة لا تكفي، وهذا إجحاف بحق المرأة العاملة.

قاسيون، جالت في عدة مواقع تعمل فيها المرأة السورية في محافظة السويداء، ورصدت آراءهن ومطالبهن وكانت لها اللقاءات التالية:

أم يوسف برفقة ولدها الأكبر تتوجه إلى العمل في الأراضي الزراعية غربي محافظة السويداء لتجني رزق أولادها، قالت: أنا المعيل الوحيد لأولادي بعد وفاة زوجي، أعمل مع مجموعة من النساء في جني المحاصيل، الأجور هزيلة، والعمل الزراعي شاق ومجهد، يتم فيه استغلال المرأة العاملة بسبب الحاجة الماسة للمورد المادي في الأزمة وتداعياتها المعيشية الكارثية، ولقلة فرص العمل في المحافظة أضطر لترك أولادي وحدهم أوقاتاً طويلة دون رعاية واهتمام «شو بدنا نسوي بدنا نعيش واللقمة مرة مجبولة بالدم».

أم يزن: أم لأربعة أولاد تعمل في مهنة إعداد الطعام الشعبي في محافظة السويداء ضمن محل صغير، في وسط إحدى البلدات الصغيرة التابعة لريف السويداء، أم يزن تحدثت لقاسيون قائلة: «الظروف الصعبة التي أفرزتها الأزمة السورية، ووفاة زوجي الذي كان يعمل ويكسب أموالاً تكفينا دفعته للاحقاً للعمل مكانه، وأضاف: أنا الآن أعد وليمة الكسكسي، وهي أكلة شعبية شائعة في المغرب العربي، تعلمت أصول طبخ هذه الأكلة عندما كنت مع المرحوم زوجي الذي كان يعمل في ليبيا في تسعينات القرن الماضي، الله وفقني وصارت هذه الأكلة محط شهرة في البلدة، بالنسبة لي العمل عبادة، واستطعت من خلال عملي هذا التغلب على الصعوبات والتحديات التي واجهتني، واستطعت اكتساب احترام الآخرين عبر الالتزام بالموعد دون أي تقصير».

حين طالبه هندسة عمارة في جامعة تشرين قالت: أمي امرأة عاصمة تعمل في إحدى دوائر الدولة براتب حوالي 60 ألف ليرة سورية، رفضت تركنا بعد طلاقها من أبي، وبذلت كل الجهد والتعب لأكمل تعليمي، وأنا سنة تخرج، وأعمل في شركة تسويق إلكتروني لتأمين تكاليف المعيشة والدراسة براتب 50 ألف ليرة سورية، «العيشة صعبة بدي أجرة الطريق من السويداء إلى اللاذقية 10 آلاف ليرة سورية، بدي خلص دراستي لمساعدة أمي» التي ضحت بشبابها وحياتها من أجلي في مصاريف الحياة الباهظة.

أم نورس: سيدة ريفية أثرت أن تكون مكافحة في زمن الحرب لتؤمن مصدر دخل لأسرتها، وتمرتت في صناعة المونّ المنزلية. قالت لنا: «وظفت مكونات البيئة الريفية وصنعت اللبن والمكسوس والسمن البلدي

الأطفال العامة، في حين أن رسوم التسجيل الخاصة منها ليست في مقدور الطبقة العاملة، الأمر الذي يشكل عائقاً حقيقياً لتعليمها العالي، ولعملها خارج البيت، مع ارتفاع الحاجة لرعاية الأطفال في المنزل، وعليه لا بد من المطالبة بوجود «إصلاح الموجود» من حضانات الأطفال في جميع المنشآت العامة والخاصة، وكذلك في الجامعات، وتوفير الكادر من موظفين مختصين من خريجي رياض الأطفال والتربية.

عدد النساء العاملات

منى محامية تعنى بالدفاع عن النساء، قالت: تشكل الإناث 49,4% من عدد السكان في سورية. وعلى الرغم من أن النساء خريجات التعليم العالي في سورية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM قريب من المساواة مع عدد الخريجين من الذكور، بحسب معطيات الأمم المتحدة لعام 2020 إلا أن نسبة عدد النساء العاملات بالنسبة لعدد النساء في سورية انخفض من 23,9% عام 1990 إلى 14% عام 2020 بحسب معطيات البنك الدولي. على الأرجح أن هذا الرقم قد يعكس فقط القوى العاملة النسائية المسجلة رسمياً، إذ إن واقع الحال ينبئ بدخول كثير من النساء سوق العمل، بعد أن تحمّلن فجأة مسؤولية العائلة كاملة، نتيجة فقدان المعيل الذكر قتلاً أو خطفاً أو اعتقالاتاً أو هجرة، كما أن التناقض بين النسبة العالية للخريجات وانخفاض نسبة العاملات يعكس أيضاً هجرة العقول من الإناث كما الذكور، خلال سنوات الأزمة، إضافة إلى مشكلة البطالة العامة في بلاد يكاد اقتصادها يصاب بسكتة قلبية، وفي ظرف ندره فرص العمل، يفضل صاحب العمل الذكر على الأنثى التي قد تنقطع عن العمل خلال فترة الحمل والأمومة، وقد كثر عمل النساء كما الرجال خلال الأزمة في اقتصاد الظل بأنواعه، ضمناً الاستغلال الإجرامي للنساء.

صفة الإلزامية ولا سيما قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 وقانون العمل رقم 17/ لعام 2011، إلا أن نسبة كبيرة من أصحاب العمل تخالف تلك القوانين وتستمر بالتهرب من التزاماتها، سواء تجاه مؤسسة التأمينات، أم تجاه العامل لديها، مما يحرم العمال من حق مكتسب تصونه لهم كل القوانين والتشريعات ولا يجوز التفريط به. إن معظم دول العالم تعتبر التهرب التأميني مخالفة للنظام العام، إلا أن حالات التهرب من استحقاق تسجيل العاملين لدى القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية ما زالت مستمرة، حيث يترتب على صاحب العمل دفع نسبة 14% من قيمة أجر العامل الشهري لصالح المؤسسة كاشتراكات عن تعويض العجز والشيخوخة والوفاة وإصابة العامل. كما يترتب على العمال دفع نسبة 7% من قيمة الأجر الذي يتقاضونه لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

إذ يوجد في محافظة السويداء وفقاً لبعض التقديرات ما بين 4- 5/ آلاف عاملة يعملن في المحلات التجارية والمكاتب والعيادات ومشاعل وورشات الخياطة، ومعظمهن يعملن بأجر زهيد، وظروف عمل قاسية، وبدوامين صباحي ومساءلي، لا يغطي أجور النقل والطعام، وفي بعض الأحيان هناك محاولات للتحرش - من قبل بعض أرباب العمل عديمي الأخلاق - بالعاملات لديهم، إضافة إلى أن الطامة الكبرى عند العاملات في هذا المجال أنهن غير مسجلات بالتأمينات الاجتماعية.

تردي خدمات المدارس

نقابية في لجنة المرأة العاملة في إحدى النقابات قالت لقاسيون: تقوم العاملة السورية في ظل الأزمة الحالية بعدد أكبر من ذي قبل من ساعات العمل غير المدفوعة الأجر، من خلال العمل البيتي وتربية الأطفال، خاصة بعد أن تردت خدمات المدارس ورياض

ودبس العنب، وبدأت التسويق خارج نطاق قريتي عبر المعارف والأصدقاء لجميع المنتوجات الريفية في مدينة السويداء».

إحدى العاملات تحفظت عن ذكر اسمها قالت: من خصوصيات عمل المرأة هو إمكانية تعرضها للتحرش في مكان العمل وتسريحها في حال اعتراضها، أو عدائها، وهنا لا بد من صياغة قانون يحمي المرأة العاملة يضمن لها إمكانية محاكمة صاحب العمل، وفرض عقوبات مشددة في هذا المجال، وقد روت لقاسيون ما حدث معها أثناء عملها في أحد محلات الإكسسوارات والمكياج، وعن محاولة صاحب المحل الذي كانت تعمل به سابقاً التحرش والاعتداء عليها، مستغلاً حاجتها المادية كونها أرملة معيلة لثلاثة أطفال، الأمر الذي أدى إلى تركها العمل.

أم علي (47 عاماً) تعمل كبائعة للخضار أمام أحد المحلات في مدينة السويداء، قالت: «لدي ستة أولاد منهم أربعة صبيان وبنتان لم يكن أمامي من خيار سوى فتح بسطة للخضار أمام هذا المحل، لكي أتغلب على الوضع الذي أجبرنا عليه، أنا مستأجرة غرفتين صغيرتين في أطراف مدينة السويداء، وزوجي مريض لا يقوى على العمل، ولا بد من العمل لساعات طويلة كي أؤمن احتياجات المنزل».

سها، تعمل في إحدى المؤسسات العامة في السويداء قالت: عندي ولد وبنت أتركهم لدى جرتي مقابل أجر شهري، كونه لا توجد لدينا روضة في مكان العمل، الأمر الذي يعكس سلباً على إنتاجية المرأة العاملة، ومستوى الخدمات التي تقدمها في المؤسسة، إذ تبقى قلقة بشكل دائم من تعرض أطفالها للإهمال ولسوء التربية، وفي أغلب الأوقات لا تجد من يرعى أطفالها ويشرف عليهم في أثناء غيابها عنهم بداعي العمل.

إحدى النقابيات، قالت: كل القوانين والتشريعات الناظمة تدعو إلى تشميل العمال بمظلة التأمينات الاجتماعية، والتي تأخذ

من خصوصيات عمل المرأة هو إمكانية تعرضها للتحرش في مكان العمل وتسريحها في حال اعتراضها أو عدائها

«الشمالي 2»: تصعيد أمريكي وعناد أوروبي..



الأمريكية الأوروبية سابقاً بسياسات ترامب، يتضح اليوم أن هذا التصعيد هو ضرورة للولايات المتحدة التي ينخفض وزنها موضوعياً عالمياً. إذا ما حدث هذا السيناريو، فمن شأنه أن يجهز نهائياً على الأوهام العابرة للأطلسي التي تكررها واشنطن، وسيكشف بالكامل عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها مدفوعة بمصالح من الشركات الكبرى، بما في ذلك أولئك الذين لهم مصلحة اقتصادية مباشرة من بيع «غاز الحرية» الأمريكي الصنع في أوروبا. لقد صورت الولايات المتحدة لسنوات طويلة دولة، مثل: روسيا والصين وإيران وغيرها على أنها دول مارقة، لتبرير كل السياسات التي اتخذتها من العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية، إلى الحرب بالوكالة والتهديدات بشن حرب، ولكن يبدو الآن أن حتى أوروبا ستجد نفسها على الطرف الذي يتعرض للقوة «الناعمة» وربما «القاسية» لاحقاً، فيما لو استمر تهديد المصالح الأمريكية على ما هو عليه اليوم. ومن المفارقات اللافتة للانتباه أنه إلى جانب خط أنابيب السيل الشمالي 2 نفسه، فإن تزايد العداء الأمريكي الطائش ضد كل من روسيا وألمانيا يوفر اليوم لموسكو وجيرانها في أوروبا الغربية أرضية مشتركة للعمل بهدف التخفيف على العقوبات الأمريكية، التي تهدد المصالح العميقة لدول أوروبا، التي تعاني أيضاً من تبعات الأزمة الاقتصادية ولا تملك ترف مداراة واشنطن في كل شيء.

من هذا الشهر مؤسسة عامة يمكنها أن تتولى نشاطاً قابلاً للعقوبات، مبرراً ذلك بأن المؤسسة «لا يجب أن تخشى العقوبات»، في إشارة واضحة للعقوبات التي تهدد واشنطن بفرضها في حال واصلت ألمانيا عزمها على استكمال بناء «السييل الشمالي 2». وقالت المتحدثة باسم الوزارة، رينات غوندلاش، في بيان: إن «المؤسسة يمكن أن تتيح إمكانية الحصول على قطع الغيار والآليات الضرورية لبناء خطوط الأنابيب، وإتاحتها للشركات المشاركة في بناء السيل الشمالي عند الضرورة». والهدف - حسب الوزارة - هو تأمين هذه المواد المتخصصة التي لا ينتجها سوى عدد قليل من الشركات في العالم، قبل أن تكون غير متاحة بسبب العقوبات التي تهدد واشنطن بفرضها. ولأن العقوبات الأمريكية لا تستهدف سوى الشركات الألمانية، وليس الحكومة الألمانية نفسها في الوقت الحالي، فإن إنشاء مؤسسة عامة لحماية الشركات الخاصة المستهدفة بموجب العقوبات من شأنه أن يسمح للشركات بتجاوز العقوبات الأمريكية، ولأمن أجل مواجهة هذا، سوف تضطر الولايات المتحدة إلى استهداف الحكومة الألمانية مباشرة، وهي الخطوة التي من شأنها أن تدق إسفيناً في نعش العلاقات الأمريكية الألمانية، ومن المرجح أن تؤدي إلى تدهور مستمر لا رجعة فيه في العلاقات الثنائية، ليس بين برلين وواشنطن فحسب، بل وكذلك مع عدد من الدول الأوروبية. وفي حين حصر البعض أسباب توتر العلاقات

يبدو الآن أن حتى أوروبا ستجد نفسها على الطرف الذي يتعرض للقوة «الناعمة» وربما الأمريكية على ما هو عليه اليوم

عن السيل الشمالي 2 والتزام الإدارة الجديدة بعرقلة خط الأنابيب الروسي، أجاب بليتن: «الرئيس المنتخب يتفق معكم بقوة على أن نورد ستريم 2 فكرة سيئة. لقد كان واضحاً جداً بشأن ذلك، أنا مصمم على بذل كل ما في وسعنا لمنع هذا الإنجاز في آخر مئة ياردة من خط الأنابيب». وعندما سُئل عما إذا كانت الإدارة الجديدة «ستتفق في وجه الضغوط الألمانية» ضد وقف المشروع، أجاب: «أستطيع أن أقول لكم: إنني أعرف أن بايدن سيجعلنا نستخدم كل أداة مقنعة لدينا لإقناع أصدقائنا وشركائنا، بما في ذلك ألمانيا، بعدم المضي قدماً في ذلك. وكما تفعل الولايات المتحدة بانتظام، فهي تخلق ستاراً من الدخان الخطابي الذي تعمل وراءه على تعزيز أجندتها، حيث تعرّض واشنطن نفسها أمن الطاقة في أوروبا للخطر، من خلال قطع الغاز الرخيص والمتاح بسهولة من جانب روسيا، وإجبار أوروبا على شراء الغاز الأكثر تكلفة من الولايات المتحدة، وهو بالمناسبة الغاز المستخرج بشكل أساسي من عمليات التكسير المثيرة للجدل سياسياً وبيئياً، وعلى هذا، فإن «أمن الطاقة» الذي تعرضه الولايات المتحدة على أوروبا، كبديل لتدفق الغاز الروسي يواجه معارضة سياسية وبيئية وحتى اقتصادية.

تحرك ألماني غير مسبوق

حسب وزارة الطاقة في ولاية مكلنبورغ - بوميرانيا الغربية الألمانية، فإن الحكومة أنشأت في وقت سابق

رغم الانتقال الذي حدث بين إدارتين في واشنطن، إلا أنه من الواضح أن وصول بايدن للرئاسة لم يغير الشيء الكثير في السياسة الخارجية للبلاد، فحتى الآن يبدو خطاب الإدارة الجديدة متماثلاً إلى حد بعيد مع خطاب سابقتها. فمن التوترات الأمريكية مع الصين وإيران إلى الضغوط المستمرة على روسيا، تواصل الولايات المتحدة انتهاج سياسة خارجية عدائية كجزء من المحاولات العنيفة لإعادة تأكيد الهيمنة الأمريكية عالمياً.

إعداد: سعد خطار

تقدّم أوروبا الغربية مثلاً واضحاً عن كيف يواجه حلفاء واشنطن التقليديون السلوك الأمريكي العدائي، حيث تعطي بعض النخب الحاكمة في هذه المنطقة إشارات متباينة الشدة حول الابتعاد عن المصالح الأمريكية، وأفضل مثال على ذلك: هو مشاركة ألمانيا في مشروع خط أنابيب السيل الشمالي 2. وهو جهد مشترك روسي ألماني بشكل خاص لتوسيع تدفق الغاز مباشرة إلى أوروبا الغربية، متجاوزاً المناطق المحتملة للفضى في أوروبا الشرقية التي تستهدفها الولايات المتحدة لعرقلة التعاون الروسي الأوروبي.

بايدن يتفق مع سلفه؟

وجد وزير الخارجية الأمريكي الجديد، أنتوني بليتن، أثناء جلسة إقرار تعيينه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي نفسه في اتفاق شبه جماعي مع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي على ضرورة الحفاظ وتوسيع نطاق الحرب الأمريكية ضد الخصوم الإستراتيجيين. وعندما سُئل

تعرّض واشنطن نفسها أمن الطاقة في أوروبا للخطر من خلال قطع الغاز الرخيص والمتاح بسهولة من جانب روسيا وإجبار أوروبا على شراء الغاز الأكثر تكلفة من الولايات المتحدة

وحدة المصير.. ملاحظات حول القضية الكردية في سورية..



عند الحديث عن القضية الكردية في سورية، غالباً ما يتم الخلط بينها وبين مسألة الإدارة الذاتية في شمال شرق سورية. وكثيراً ما يدور الحديث عن «الإدارة الذاتية الكردية»!

■ ديما النجار - يونغ فلت
ترجمة قاسيون

مع أن لهذا الخلط أسباباً موضوعية، حيث إن القيادة الفعلية للإدارة الذاتية هم من الكرد السوريين. بالإضافة إلى ذلك، فإن مناطق الشمال الشرقي السوري هي من المناطق التي يسكنها الكرد بكثافة عالية - مقارنة ببقية المناطق السورية. لكن هذا الخلط فيه سياقات عديدة ونوايا خفية أبعد!

يعمل الغرب الإمبريالي على تكريس المنطق الجغرافي البحت في التعامل مع القضية الكردية، والقصد من ورائه ليس بأية حال إتاحة حل حقيقي للقضية الكردية، ولا إعادة الحقوق المسلوبة للأكراد. إن المنطق الجغرافي هو الأنسب لزيادة تفتيت المنطقة، وبالحد الأدنى، يمكن استخدامه كأداة للصراع البيئي الداخلي بين شعوبها.

يتواجد الكرد على امتداد المساحة الجغرافية لسورية، كما أن شمال شرق سورية هي مكان متنوع قومياً واثنيياً من كرد وعرب وسريان وقوميات أخرى أصغر، وجميعهم سوريون أصلاء! خلافاً لما يفترضه بعض القوميون، فهؤلاء شعوب جمعهم تاريخياً المعاناة من كل الملمات التي حلت بالمنطقة جراء المشاريع الإمبريالية - رغم الصراعات التي جرت بين نخبهم - وكذلك معاناتهم من السياسات اللاديمقراطية للأنظمة في المنطقة. ولا يمكن أن يكون لهذه الشعوب مستقبل إلا بتوصلها لتوافقات يندمج فيها تقرير المصير بوحدته.

حول القضية الكردية

تعود تعقيدات القضية الكردية في القرن الماضي، إلى اتفاقية سايكس بيكو الاستعمارية عام 1916 التي تقاسمت وفقها بريطانيا وفرنسا مناطق نفوذهما في الشرق الأوسط. حيث رسمت وبشكل مقصود حدوداً ملغمة بشتى أنواع المشكلات، كمشكلات المياه والنزاعات القومية.

ونتيجة لارتباط القضية الكردية بأربع دول: تركيا، إيران، العراق، سورية، فإن أي تغير في القضية الكردية في أحد هذه البلدان منفردة كان يؤدي إلى ردود أفعال من ثلاثة بلدان، ومن كل من حلفائها الدوليين، مما جعلها مسرحاً للصراع الدولي الذي لطالما كانت فيه مصلحة الشعب الكردي - ومصلحة الشعوب الأخرى - ثانوية.

للخروج من علق الزجاجة، لا بد من النضال مع القوى التقدمية المحلية في كل من البلدان الأربعة من أجل رفع الظلم القومي في إطار كل بلد وإحداث تغييرات ديمقراطية اقتصادية اجتماعية جذرية. وبهذا يفتح المجال لإيجاد حل عام للقضية الكردية في إطار التفاهات الطوعية بين الشعوب.

القضية الكردية في سورية

ثمة عاملان أساسيان لظهور القضية الكردية في سورية: نشوء التيارات القومية العربية المختلفة في الخمسينات ثم التيارات القومية الكردية. ومنذ عام 1958 تولى القوميون العرب السلطة، ومذ ذاك جرى اتباع سياسات تمييزية مع الأكراد. الأمر الآخر المهم هو: الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 في الحسكة. حيث تحالفت التيارات الشوفينية القومية في الحكومة السورية مع كبار ملاك الأراضي - من بينهم كبار ملاك أكراد - ضد فقراء الفلاحين الأكراد. كان هؤلاء قد حصلوا في السابق على حقوق جديدة في الأرض بسبب الإصلاح الزراعي - ثم حرموا منها عبر حرمانهم من جنسيتهم.

أخذاً بعين الاعتبار ظروف نشوء القضية الكردية وتطورها اللاحق، نرى أن القضية الكردية تعتبر جزءاً أساسياً من القضية الديمقراطية العامة للشعب السوري بأكمله، وحلها يجب ولا يمكن أن يكون إلا من خلال التعاون بين مختلف المصطلحين في سورية. بالإضافة إلى أنه من الضروري الاعتراف الدستوري بالقومية الكردية ككون أساسي من مكونات الشعب السوري، وضمان حقوق المواطنة المتساوية الكاملة، وضمان حقوقهم الثقافية واللغوية.

حول الإدارة الذاتية

في شمال شرق سورية

نشأت الإدارة الذاتية في شمال شرق سورية - نتيجة تعقيدات الأزمة السورية - كضرورة موضوعية بعد انسحاب أجهزة الدولة من المنطقة. وبذلك ظهرت لأول مرة فرصة تاريخية لبناء تلك المنطقة لكي يجربوا إدارة شؤونهم بأنفسهم. سادت سورية منذ الاستقلال عام 1946 المركزية المطلقة التي كانت ضرورة في المراحل الأولى لنشوء الدولة الحديثة، ولكن مع الوقت بدأت تتحول إلى معيق أساسي للنمو لتحويلها إلى أداة

لمركزة الفساد الذي تعرضت عبره كثير من المناطق في سورية للنهب.

إن تعامل غالبية القوى السياسية السورية حالياً مع مفهومي المركزية واللامركزية بوصفهما نقيضين هو استخدام تضليلي. فغالباً ما استخدم ذلك للدفع إلى الاستقطاب السياسي. لدى جميع السوريين قناعة لا خلاف عليها بأن سورية يجب أن تبقى واحدة أرضاً وشعباً، مما يعني بلداً لها مركز. لكن - ولأجل ذلك - لا بد من حوار ديمقراطي يشمل الشعب السوري حول توزيع الصلاحيات بين المركز ومناطق البلاد الأخرى. فعلاقة صحية بين المركزية واللامركزية يجب أن تراعي من ناحية تطور علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج في كل مراحل تطورها، ومن ناحية أخرى هشاشة الوضع بعد الحرب، بحيث نصل إلى صيغة بينهما لا تعطل حدوث نهضة في البلاد.

بهذا المعنى فإن إيجاد صيغة متقدمة للعلاقة بين المركزية واللامركزية هي حاجة موضوعية وتاريخية تتعلق بالتطور السوري العام، وليس مجرداً محدد من سورية فقط.

«أخبار وأشرار»

هناك إيجابيات عديدة ضمن تجربة الإدارة الذاتية؛ سواء ما يتعلق باحترام حقوق المرأة، وقبل كل شيء محاربة داعش، خاصة المقاومة الشعبية البطولية في كوباني «عين العرب»، التي شكلت المثال الأول لمقاومة شعبية للإرهاب في المنطقة - وذلك حتى قبل تدخل ما يعرف بالتحالف الدولي بقيادة واشنطن.

ولكن توجد أيضاً سلبيات عديدة، تتضمن التضييق السياسي والفساد والتعامل اللاديمقراطي فيما يخص النظام التعليمي الجديد المفروض في المنطقة.

ولعل المشكلة الأساسية في الإدارة الذاتية، هي أن قسماً من قادتها لا يزال يعتبر الأمريكي حليفاً، الأمر الذي يناقض كل

التجربة المتراكمة حتى الآن، والتي توضح بأن السياسة الأمريكية في المنطقة تهدف إلى عزل الشمال الشرقي. فهي تهدف إلى إضعاف كل الأطراف عبر تهديد كل منها بالآخر، وتقديم الولايات المتحدة نفسها كمنقذ. إن الولايات المتحدة هي عدو واضح، ولا يجب اتخاذها حليف، لا تكتيكياً ولا إستراتيجياً؛ فهدفها في كل المنطقة - بحسب تعبير كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية تحت حكم جورج بوش - «الفوضى الخلاقة» ولتحقيق ذلك تقوم بضرب السوريين بعضهم ببعض. إضافة إلى أن مثل هذا التحالف يفوض العلاقة بين السوريين، ويسيء إلى تجربة الإدارة الذاتية.

إن وصفة «الأخبار والأشرار» في التعامل مع الأزمة السورية هي وصفة سامة لا بد من التخلص منها. وكانت قد استخدمت لحشر السوريين في فئتي «مع المعارضة vs. مع النظام»، وتستخدم من جديد لحشرهم بفئتي أكراد vs. عرب... هكذا تعامل يساهم - بقصد أو بغير قصد - في تعميق الهوة بين أبناء الشعب الواحد، وفي إطالة أمد الحرب، ويصعب الحل السياسي. يساهم كذلك العبيد من اليساريين الأوروبيين في تلك الإشكالية من خلال التعامل اللا نقدي مع الجوانب السلبية للإدارة الذاتية.

للاستفادة على المستوى الوطني من تجربة الإدارة الذاتية بإيجابياتها وسلبياتها لا بد من حوار واسع النطاق بين السوريين، يشمل كل الأطراف السياسية في البلاد. كل ذلك كجزء من الطريق المؤدية إلى الحل السياسي الشامل على أساس القرار الدولي لمجلس الأمن 2254 لعام 2015، الذي جوهره ضمان حق الشعب السوري في تقرير مصيره. ومذكرة التفاهات التي وقعت في آب 2020 بين حزب الإرادة الشعبية ومسد كان خطوة في هذا الاتجاه.

■ نشرت في يونغ فلت بتاريخ 10 آذار الجاري

إن وصفة «الأخبار والأشرار» في التعامل مع الأزمة السورية هي وصفة سامة لا بد من التخلص منها

بعد عشر سنوات: بيان 25 شباط 2011



تصادف اليوم الذكرى العاشرة لانطلاق الحركة الشعبية في سورية عام 2011. ورغم أن التاريخ بحد ذاته هو تاريخ اصطلاحى، لأنه من الصعب تحديد تاريخ صارم لانطلاق الحركة الشعبية التي بدأت إرهاباتها الأولى قبل ذلك التاريخ. ولكن أياً يكن الأمر، فقد أصبح هذا التاريخ أي 15 آذار جزءاً مهماً من الذاكرة السورية والتاريخ السوري.

و ضد الطبقات الحاملة لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الأطراف. أكد الاجتماع، أن أهم ما يحصن الوحدة الوطنية في سورية، وفي هذه الظروف المعقدة دولياً وإقليمياً هو المراجعة الشاملة للسياسات والقيام بإصلاح جذري شامل دون إبطاء على المستويات التالية:

اقتصادياً واجتماعياً

إن انسحاب الدولة التدريجي من دورها الاقتصادي الاجتماعي، وتمركز الثروة بأيدي قلة قليلة من طواغيت المال وتوسع الفقر، ورفع الأسعار وازدياد معدلات البطالة، وتدني معدلات النمو وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الاستثمار الحقيقي، كل ذلك يفضي إلى ما لا تحمد عقباه.

1. القطع الكامل مع السياسات الليبرالية والاقتصادية وترحيل رموزها المتمثلة بالدرجة الأولى بالفريق الاقتصادي، ومحاسبتهم على مخالفة الدستور. لأن استمرار تلك السياسات سيكون كارثياً على الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري، خصوصاً أن عمليات الخصخصة بدأت تقترب من المرافق السيادية «الكهرباء والمرافق والمطارات وغيرها»، وهذا يناقض مع الدستور ولا سيما المادة 14 منه. كما أن تلك السياسات أدت إلى تدمير الزراعة والصناعة معاً والإجهاد بشكل متعمد على القطاع العام.

2. صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، ولدى سورية إمكانات هائلة من الكادر والطاقة البشرية والموارد المادية لتحقيق ذلك.

3. الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير أكثر من أي وقت مضى خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا، وهذا يتطلب تشكيل جهة شعبية قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملأهم المعلن والمخفية وتحویل تلك الموارد المنهوبة نحو التنمية الشاملة. وهذا يتطلب تفعيل دور المجتمع والإعلام، وصولاً إلى تدقيق مصادر ثروة المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين على قاعدة «من أين لك هذا؟» ونعتبر ذلك بمثابة إبلاغ للنائب العام في البلاد، خاصة أن الحرب على قوى الفساد تتطلب إصدار منظومة من التشريعات والقوانين تتضمن أقصى العقوبات ضد الفاسدين الكبار.

4. تأمين قطاعات الاتصالات الخليوية وتحویل أرباحها الهائلة إلى مصدر أساسي لتمويل البرامج الاقتصادية الاجتماعية اللاحقة والتي سينضمها النموذج الاقتصادي الجديد للبلاد.

ومن المفيد بعد مرور عقد كامل بما حمله من خسارات كبرى ومن أعلام كبرى، أن تعرض كل القوى السياسية مواقفها للنقد أمام الشعب السوري، خاصة أن بعض تلك القوى يعول على قصر ذاكرة الناس، أو هكذا يظن... في هذا الإطار، تعيد قاسيون نشر البيان الذي صدر عن اجتماع استثنائي لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «التي تحولت لاحقاً إلى حزب الإرادة الشعبية» يوم 25 شباط 2011، أي: قبل انطلاق المظاهرات في سورية.

بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعاً استثنائياً في دمشق بتاريخ 2011/2/25 ناقش فيه آخر المستجدات والأحداث السياسية والثورية المتسارعة في المنطقة، بعد إنجاز الفصل الأول من ثورتي تونس ومصر واستمرار عودة الجماهير إلى الشارع في كل من ليبيا واليمن والبحرين والعراق والجزائر والأردن. كما ناقش الاجتماع بروح المسؤولية العالية برنامج تعزيز الوحدة الوطنية «سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً» في سورية من وجهة نظر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على ضوء كل ما يجري في المنطقة وخصوصاً في ظل ازدياد عدوانية الإمبريالية الأمريكية وحليفاتها «إسرائيل الصهيونية» ضد الشعوب وقوى المقاومة في منطقتنا، ولا سيما ضد بلدا سورية.

أكد مجلس اللجنة الوطنية ما جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين، أن الأزمّة الرأسمالية الاقتصادية العالمية هي أزمة شاملة وعميقة وليست عابرة ومؤقتة، وتثبت انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية كنظام، وبالمقابل انفتاح الأفق أمام قوى العملية الثورية في العالم. وبعد الذي حدث في تونس ومصر وما يجري في العديد من البلدان العربية لم تعد قضية عودة الجماهير للشارع محل نقاش، كذلك موضوعة أن «البدائل تكونها الحياة في رحم عملية التغيير الثوري» لم تعد محل نقاش أيضاً، خصوصاً أننا نمر بمرحلة ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجزئية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية. وهذا يؤكد أن فضاء سياسياً جديداً يولد وآخر يموت، فالجماهير كانت ولا تزال هي القوة المحركة لكل الانخفاضات في التاريخ، والمركبة في النهاية هي ضد الإمبريالية والصهيونية

جميع أشكال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وتعبئة قوى المجتمع استعداداً لتحرير الجولان كاستحقاق وطني بالدرجة الأولى.

2 هناك ضرورة وطنية كبرى لاستعادة دور سورية الأساسي في القضية الفلسطينية، والتي هي أساس الصراع العربي. الصهيوني منذ أكثر من ستين عاماً، خصوصاً بعد أن تحولت القيادة الفلسطينية الرسمية «سلطة أوسلو» إلى خطر حقيقي على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

3 إن انتقال سورية من موقع الممانعة ودعم المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق إلى التزام خيار المقاومة وقيادتها، سينقلها إلى موقع الهجوم ويعزز دورها على الساحلين العربية والإقليمية، خصوصاً بعد موجات النهوض الشعبي العربي الذي بدأ في تونس ولن يتوقف عند ليبيا وغيرها من الدول العربية.

أعلن الاجتماع وقوفه إلى جانب نضال الشعبين في تونس ومصر لاستكمال أهداف الثورتين وعدم السماح لقوى الثورة المضادة المدعومة أمريكياً بسرقة تلك الأهداف. كما أكد الاجتماع وقوفه إلى جانب نضال شعوب ليبيا والعراق وفلسطين واليمن والبحرين والأردن والجزائر ضد الاستبداد والدكتاتورية، وأدان المجازر التي يترافقها نظام القذافي ضد الحركة الشعبية الليبية في طول البلاد وعرضها، وأدان الاجتماع كل أشكال ومحاولات التدخل الأجنبي في شؤون بلدان المنطقة.

كما بحث الاجتماع سير تطبيق قرارات الاجتماع الوطني التاسع وأوصى المنظمات والرفاق بضرورة تطبيقها السريع والدقيق واتخذ بهذا الشأن القرارات المناسبة.

على المستوى السياسي

1. إن قانون الانتخابات الحالي قد أضعف وشّل الحركة السياسية في البلاد وهذا ما جعل سورية بحاجة إلى قانون انتخابات جديد وعصري يتساوى أمامه جميع المواطنين، وتكون البلاد فيه دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، ويمنع قوى المال وجهاز الدولة من التأثير على العملية الانتخابية إلا بحدود القانون.

2. إصدار قانون أحزاب يضمن قيام أي حزب على أساس وطني شامل، أي: يمنع قيام أية أحزاب على أساس الانتماء القومي أو الديني أو الطائفي أو العشائري أو العائلي، مما يوطد دعائم الدولة الوطنية ضد مخططات الفوضى اللاخلاقية.

3. إعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات بما يجعل دور الإعلام كسلطة رابعة في الرقابة وكشف مواقع الفساد، وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد.

4. حصر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث: الحرب والكوارث الطبيعية، وضد قوى النهب والفساد.

إن كل ما سبق لا يمكن تحقيقه دون مستوى أعلى من الحريات السياسية، يستفيد منه أصحاب المصلحة الحقيقيون في الانعطاف الوطني. الاجتماعي المطلوب على الأضعة كافة.

على المستوى الوطني العام

1. إن التصعيد العدواني في الإستراتيجية الأمريكية من زيادة دعمها المطلق للكيان الصهيوني، إلى احتلال العراق وتوسيع الانتشار العسكري غير المسبوق من جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين وتغيير الأساليب التكتيكية عبر الترغيب والترهيب إزاء ما يجري في المنطقة، كل ذلك جعل مما يسمى بعملية السلام «طبخة بحص» وصلت إلى طريق مسدود وعلى كل المسارات. ومن هنا فإن تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة لن يكون إلا بالمقاومة الشاملة بما فيها الخيار العسكري. لذلك نطالب بوقف

إن تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة لن يكون إلا بالمقاومة الشاملة بما فيها الخيار العسكري لذلك نطالب بوقف جميع أشكال المفاوضات وغير المباشرة

السعر فوووق... والشعب ع اللها!!!



يقولوا «الجوع كافر»..

وبلي قال هل الشي كان عرفان ضمناً شو البعد تبع هل الحكي...

دعاء دادو

غلاء أسعار يعني أجور لا تكفي.. يعني أجور قليلة.. يعني الرخص للعمل المتزايد خوفاً من الجوع.. يعني قوت لتموت.. يعني ما عاد في تقدم ولا عاد في حضارة ولا عاد في مخ لحتى الواحد يابعد ويقدم لبلدو فعلياً!!!
دوبو هل الواحد يشغل مثل الـ «شطور» ليل- نهار كرمال يأمن أساسيات الأساسيات من الأساسيات الحياتية....

يمكن!!!

إذا عملوا حالون هل المحترمين والتجار الجشعين إنون شبعوا شوي.. ورفعوا أيديهم عن هل الأسواق.. فبتنزل رحمة الله ع العباد المغلوب ع أمرها وبيصيروا يحسنوا عنجد يحسوا شوي بالشعب.. وبيحسنوا يأمنوا الأساسيات ع بشكل أفضل إذا بدكون!! بس كلو «يمكن» مو أكثر!! لأن ههول الحيتان ميؤوس منهم..

مين عم يرفع الأسعار؟؟؟

وقت أيا شخص يينزل ع الأسواق ليتبضع حتى ولو يومياً، بتصيبوا حالة من الذهول... وحالة الذهول يا عيوني بتعني: عدم وجود حالة الإدراك الحرجة ودرجة الوعي، حيث أن المنذهل «يعني هاد الشخص يلي صابتوا حالة الذهول» لا يستجيب لأي من المنبهات



**والالعم يلي بيصيب
المواطن السوري
يلي نزل ليحيب
ارخص طبخة ممكن
تكلفوا اليوم - هو
وجع بالقلب ووجع
بالجيبه!**

الأخضر يلي حجتون الأولى والدائمة مع بقية الحجج يلي بيخترعوها..

السعر فوق.. والشعب تحت!!!

«شو بتكلف الطبخة الفلانية اليوم؟».. هاد السؤال يلي صار ع لسان الكل، شو بتكلف الطبخة اليوم؟؟؟

إذا أجبنا وحسبنا سعر طبخة الزيت البسيطة يلي المعتر كان يعتمد عليها.. مثلاً فيها صارت بتكلف هديك الحسبة!!!

مثلاً: رح نحسب سعر طبخة «فول مقلّي بالزيت».. ما رح نقول رز بفول لأنو بدو لحمه... لأنو اللحمه منسبة عند الشعب بعد ما وصل سعر الكيلو الغنم لحدود الـ 30 ألف في بعض الأماكن!!!

كيلو الفول الأخضر بحدود الـ 2500 ل. س، جرزة الكزبرة بـ 200 ل. س، بدو توم بحدود 1000 ليرة لأن كيلو التوم بـ 8000 ل. س، بدو زيت بحدود 1000 ليرة كمان لأن لتر الزيت بحدود الـ 13000 ل. س، كيلو اللبن بـ 1300 ل. س.

وطبعاً ما رح نقول إنو بدوها فليفلّة خضرا قدامها.. لأنو العالم عم تختصر بشكل كبير من الخضار..

يعني مجموع بحدود الـ 6000 ل. س!! طبعاً مع التشيير إنو إذا كان الفول مفرز يعني «مونة» أو بلاستيكي من السوق.. بس فعلياً طبخة الزيت اليوم بتكلف هيك!!!

وإذا بدنا نعمل معكرونا باللبن... كأبسط مثال كمان...

سعر كيلو المعكرونة بحدود الـ 4000 ل. س، كيلو اللبن بـ 1300 ل. س وهاد رح نعتبر إنو عنا طحينية وتوم بالبيت ومالنا بحاجة

نشتريها من برا..

بيطلع معنا كلفة طبخة بسيطة كثير ما بتشبع بحدود الـ 5300 ل. س إذا احتجنا لكيلو واحد من المعكرونة واللبن مو كيليين!!!

يعني كاسخف مثال: 5300 باليوم لوجبة وحدة بس... والغالبية اختصروا عدد الوجبات وخلوهن وجبة مو تنتين أو ثلاثة يا سمح الله يعني بالشهر بحاجة...

30x5300=159000 ل. س

براتب موظف حكومي الـ 60 ألف ل. س بس!!! عملنا هل الحسبة البسيطة لتعرفوا كمية الكفر يلي عم تصير بحق شعب بأكمله من دون لا رحمة ولا شفقة ولا تأنيب ضمير حكومي ولا للتجار حتى...

الحلول بسيطة...

الحلول للحد من ظاهرة الجوع والكفر يلي غطت سورية كلها بسيطة كثير...

الشعب.. الشعب.. يعني لازم بالبداية نخلص من ههول الحيتان والتجار والسامسة الكبار وكل جشع وتاجر حرب وأزمة ساهم وساعد بتجويع شعب بأكملوا.

يعني مختصر الحكي والشرح... ما في حلول إلا إنو فعلاً الدولة تعمل كرمال المواطن الجوعان وتسيطر بشكل جدي على موضوع الأسواق والتلاعب بالأسعار وتعمل ضبط وتقدم للمواطن شي فعلي وملموس لحياتو ومعيشتو..

لك المواطن اتحمل بما فيه الكفاية... بس هاد التحمل الطويل والاحتقان المتراكم بيغجر يلي بعمروا ما انفجر... يعني يا محلي الكفر..

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي حول سوء وتردي التيار الكهربائي، يقول البوست:

● «وضع الكهرباء عننا... بتحت كزتك بالغيل ولبين ما تخلص الوجبة بتكون راحت موصتا!». حول ما ورد على صفحة الحكومة: أن «المؤسسة السورية للتجارة أعلنت عن بدء بيع المواد بالتقسيط لجميع العاملين في مؤسسات الدولة، دون كفيّل أو فوائد بسقف 300/ ألف ليرة اعتباراً من يوم الغد الأحد، وذلك بمناسبة عيدي المعلم والام»، علق البعض بما يلي:

● «ما فيكم تعملوا للموظف غير هيك... هذلت وملايينا!». «يعني بدو يدفع 25 ألف بالشهر عامدار سنة... هوي راتبو 50 ألف... السورية للتجارة عندا مواد كاسدة ما عم تعرف كيف بدا تصرفا... هالقرار لمصلحتنا مو لمصلحة الموظف...».

● «شوو بدها اتجلك 300 ألف بهالأيام». حول ما ورد على صفحة الحكومة عن وزارة النفط: أنه «نتيجة تأخر وصول توريدات المشتقات النفطية المتعاقد عليها بسبب العقوبات والحصار الأمريكي الجائر ضد بلدنا، قامت الوزارة قبل أيام بتخفيض كميات البنزين الموزعة على المحافظات بنسبة 15% وكميات المازوت بنسبة 20% لحين وصول التوريدات الجديدة، وبما يتيح معالجة هذا الأمر بشكل كامل»، علق البعض بالتالي:

● «مقدمة لرفع أسعار المحروقات، الشعب صار فهماكم صح والأيام القادمة تكشف صحة الأمر».

● «عأساس من أكثر من شهرين تم التعاقد وبطريقها للمينا وفي شي عم يتفرغ ووووووووو».

● «ليش الحظر عم يمشي بس ع هالطبقة الفقيرة والحرامية والفاسدين عايشين وكلشي الهن...».

حول تعميم وزير الكهرباء إلى كافة شركات الكهرباء في المحافظات السورية بإعطاء الأولوية في التغذية الكهربائية للمناطق الزراعية، وخاصة المزروعة بمادة القمح، نظراً للنقص الحاصل في موسم الأمطار للعام الحالي، علق البعض بما يلي:

● «ع أساس في كهربا ليكون في أولوية؟!». ● «أكلنا هوا يعني كهربا ما في وبالآخر قمح ما راح يكون في».

حول حديث وزير المالية في حلب عن التهرب الضريبي واحترافه، علق البعض بما يلي:

● «انتو بس انصفوا المعاشات للموظفين بعيدين احكو عن التهرب الضريبي».

● «قلتي احتراف؟ المشكلة أغلب المسؤولين ببلدنا تجار أو شركاء مخفيين لهؤلاء التجار الذين يتهربون من دفع ضرائبهم باحترافية ع قولتك».

حول حديث وزير الأوقاف خلال الندوة المعنونة «أيام الأسرة السورية»، أن: الحكومة تعمل بكل الوسائل لتوفير الاحتياجات الأساسية للحياة، ويجب علينا أن نحارب من يجوع الشعب السوري ابتداءً بأمريكا وتركيا وإسرائيل وقمسه، لا أن نتهم الحكومة أنها مقصرة في توفير احتياجات الناس»، علق البعض بالتالي:

● «طبيعي يدافع الوزير عن الحكومة اللي هوي جزء منها، لكن هاد ما بيعني انو يكونوا على صواب فيما يتخذونه من قرارات».

● «طيب مزبوط حكيك انه دول العدوان والحصار مسؤولة عن تجويع المواطن السوري، السؤال الذي يطرح نفسه: وين الدولة، شو مهمة الدولة والحكومة؟».

● «نختتم مع بوست مؤلم، متداول على الصفحات العامة والخاصة، عن الواقع المرير الذي وصل إليه السوريون، يقول البوست:

● «لما كنت صغيرة كنت بطلع دائماً أكبر مشان ساعد الفقراء... كبرت وطلعت أنا الفقراء!!».

● «ناتل الكفر ليس بكافر».

قصة «ربطة الخبز» والابتزاز



في مشهد اعتاد عليه - «الإجبار» - المواطن السوري خلال يومياته وهو الطابور، لتأمين الخبز اليومي، مع تلك البطاقة الذكية، التي استخدمت لإغراق عقول الناس بكميات لا تكفي للحاجة اليومية لهم...

■ دارين السكري

فاستمر الازدحام بالطوابير، بامتدادها طويلاً، ومدتها لساعات طويلة، وصولاً إلى أزمت أخرى أيضاً ما زالت تلاحق السوريين باستمرار، وبشكل مُتعل ومقصود.

أزمات مشددة!

تشدد أزمة الخبز بشكل يومي - بشكل مُتعل - وبشكل مقصود، وقد امتدت هذه الأزمة بالتحديد وشملت جميع المحافظات السورية!

يفنى الشعب السوري يوماً على طوابير الانتظار، ولا يسمع من وزارة التجارة وحماية المستهلك سوى بعض الذرائع المكررة بعينها، وهي الارتفاع بأسعار القمح والطحين عالمياً، والعقوبات والحصار وغيرها من الذرائع الكثيرة، والنتيجة: عدم حصول الكثير من المواطنين على مخصصاتهم المسقوفة، بالرغم من قلتها.

وقد لامست هذه الأزمة - الخبز السياحي - وبالجملة نفسها، عدم توافر «الطحين لكل المخازن أو توفرها بكميات قليلة»، ناهيك عن جودتها المتدنية وصغر في حجمها، طبعاً بالإضافة إلى السعر المرتفع لها.

ذرائع قديمة ومملة..

نقص مادة الطحين للأفران، إضافة إلى نقص المحروقات التي يصعب تأمينها «كما يقال»، أضيفت إليها ساعات تقنين الكهرباء التي تنتسب بتوقف الكثير من الأفران عن العمل، والضغط على باقي الأفران.

فقد امتدت طوابير الخبز لتصل أصوات الواقفين فيها إلى العالم بأسره، لكن دون مرور هذه الأصوات على أذان الحكومة وكافة المعنيين

بهذا القطاع، وإن سمعوا أصوات الناس فأقصى ما يمكنهم تقديمه هو التصريح بعبارة «إن الأزمة إلى انفراج»، ولكن ما نشهده فعلياً، هي أزمة مستمرة ومستعصية عن الحل على ما يبدو.

ما نراه وما نلمسه على أرض الواقع، هو أن الحكومة عاجزة تماماً عن تلبية احتياجات الشعب من الخبز والمواد الأساسية، فالشعب كله قد سئم الوقوف على الطوابير، طوابير الخبز والغاز والبنزين والمواد التموينية، وصبرهم لن يمتد إلى ما لا نهاية.

السوق السوداء للخبز أيضاً!!

سببت الأزمة القديمة - المتجددة - للخبز - ضرراً كبيراً انعكس سلباً على جيب المواطن، فالكثير من السوريين يضطرون بالإجبار إلى اللجوء للبدائل من أجل تأمين أبسط المتطلبات الحياتية اليومية من تأمين ربطة الخبز التي لا يمكن الاستغناء عنها.

ومن هنا فقد بات ما يسمى بـ«السوق السوداء للخبز التمويني»، والتي ما زال سعرها لليوم هو 1000 ل. س، وفي بعض الأماكن قد يصل سعرها لأكثر من ذلك مع الأسف.

فمن المخجل أن ترى ربطة الخبز من كوة الفرن بسعر 100 ل. س وبعد الكوة بأمطار قليلة سعرها قد يصل لأكثر من 1000 ل. س على أيدي شبكات النهب والفساد، دون رقيب أو حسيب. وهذا يعني تكاليف كبيرة - مرهقة تقع على عاتق المواطن، والمزعج أنها بـ«الإجبار».

تصريحات تزيد الطين بلة!

كثيرة هي القرارات والتصريحات الرسمية، لكنها فعلياً لا تقدم ولا تؤخر، بل إن صح القول: إنها تزيد الطين بلة!

بعد كل تصريح نسمعه أو نقرأه على المواقع الرسمية، تشهد البلاد فعلياً أزمة تزيد من المصائب على كاهل الشعب، وتكون نتيجتها مزيداً من تخفيض الدعم على الخبز، أو مزيداً من الإجراءات المعقدة للحصول عليه من قبل المواطنين.

بتاريخ 2021/3/9، تحدثت مديرية التخطيط والتعاون الدولي بالمؤسسة السورية للمخابز «عن الصعوبات التي تعرقل العمل، منها: بيع الخبز بأقل من التكلفة لهذه المادة كونها مسعرة اجتماعياً، ما يوقع المؤسسة بخسارة مالية...».

فالحديث الرسمي عن التسعير الاجتماعي، أي: الدعم، أصبح حديثاً مكرراً ومملاً بالنسبة للمواطنين، أما ربط ذلك بموضوع الخسائر المالية التي يوقعها على المؤسسة، فقد يكون مقدمة جديدة لتخفيض جديد على دعم الرغيف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السورية للمخابز لا تتكبد خسائر لقاء دعم الرغيف، فالقروقات السعرية تتحملها الخزينة العامة للدولة، أي: جيب المواطن، وليس حسابات السورية للمخابز، والسياسي بهذا الشكل ربما يكون نوعاً جديداً من الابتزاز المعنوي للمواطنين، هذا بحال لم يترجم كتخفيض للدعم لاحقاً.

وفي السياق نفسه، وفي 2021/3/9 تم التصريح من قبل مدير حماية المستهلك في دمشق بأن هناك: «دراسة لتعديل أسعار الخبز السياحي والصمون والكعك». ومن هنا نرى أن هذه المديرية كما الوزارة باتت بنظر المواطنين السوريين لا تحمل من اسمها «حماية المستهلك» سوى عدد أحرفها فقط، فكيف ستكون أسعار الخبز السياحي والكعك والصمون بموجب الدراسة المزمنة؟! وعن أية حماية مستهلك يتحدثون؟

وزارة التربية تطلب من المعلمين أن يكرموا أنفسهم!



ورد في الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي، أن «وزارة التربية تطلب من مديرياتها تخصيص حصة دراسية في 16 و17 من آذار للحديث عن دور المعلمين في بناء الأجيال»، وذلك مع تزامن اقتراب عيد المعلم في الـ 18 آذار لعام 2021.

■ عمار سليم

لا شك أننا تربينا في بيئة ومجتمع يقدر دور المعلم، فرغم كل المتغيرات الثقافية والاجتماعية التي طرأت على مجتمعنا إلا أنه لم تخل نفوس الأجيال من هذا الاحترام وحفظ المكانة، ولو شُد الكيرون عن هذه القيم، غير أن الحكومة أدهشتنا بهذا المطلب الغريب الذي تريد من خلاله أن ترفع اللوم عن نفسها بتخصيص حصة دراسية يطلب فيها من المعلم نفسه أن يتحدث عن دور المعلمين في بناء الأجيال!

فهل يعقل منطقياً أن يستمع الطلاب إلى أستاذهم وهو يشيد بدور المعلمين، وكأنه يشيد بنفسه، وهم يرون بأم أعينهم ماذا يحل به من انتهاكات لحقوقه وكرامته، تارة على أيدي الطلاب وأهاليهم، وتارة بما تجنيه يد الحكومة بسياساتها تجاههم؟!

كرامة المعلم أولى من تكريمه

كل العطاء والتعب والجهود التي يقدمها المعلمون لبناء جيل واع، رغم كل التحديات والصعوبات التي يتجاوزها، بإذلاً صحته وجهده ووقته، لخصتها وزارة التربية بحصة دراسية يكرم بها المعلم نفسه بنفسه! أما مطالبه المحقة بحياة كريمة ومورد

يحفظ له كرامته، فهذا أمر يشق على الحكومة وتضييق به ذرعاً، وكأنها بهذا التعميم قدمت مكربة كبيرة تستوجب الشكر من المعلمين!

تهديد ووعيد قبل أيام من عيد المعلم

قبل أيام من هذا التعميم، ورد على لسان وزير التربية تهديد بملاحقة المعلمين، الذين يسدون جزءاً من رمقهم عبر الدروس الخاصة، في ظل هذا الظرف الاقتصادي المعيشي الخانق، بلفظ مهين وهو «الملاحقة»، ومن قبل الضابطة العدلية، وقد أشرنا إلى ذلك في مادة سابقة تحت عنوان: «وزارة التربية تكافح الدروس الخاصة»، وللأسف إن طلابنا ليسوا بمعزل عن مواقع التواصل الاجتماعي، وهم يقرؤون مفردة «ملاحقة» بحق المعلم!

فكانت الوزارة أول من يبخص المعلم حقه ويهدر كرامته أمام الأجيال! فهل ستنتفع خطبة عصماء بعد هذا كله، ليزرعوا في نفوسهم قيمة عمل المعلم ودوره في بناء الأنفس والعقول؟ ولو كانت تعي وزارة التربية والحكومة دور المعلم حقيقة لما أوصلته إلى الحال التي وصل إليها من فقر وفاقة وحاجة، ولما استجر لكمة عيشه من الطلاب الذين يعطونه ثمن ربع وجبة طعام بعد كل درس، فهم أول من جهل وتجاهل هذا الدور للمعلمين وما زالوا! انتهاك الحقوق ليس في الأجر فقط بل بالقوانين ابتداء من العقوبات المسلكية، وانتهاء بسلوك بعض الموظفين في الوزارة، تنتهك في كل

يوم كرامة المعلمين، من خلال الرقابة الداخلية التي تأخذ الشكاوى من بعض الأهالي وتعاقب من خلالها المدرسين، متجاهلين أي ظرف، وبدون أن يمتلك المعلم حقاً للدفاع عن نفسه ليحمي نفسه من العقوبات غالباً، أو من خلال سلوك بعض لجان التفتيش، التي تقتحم المدارس بطرق لا يمكن وصفها، ويقومون بتعنيف المعلمين أحياناً، وإلقاء الأوامر عليهم على مرأى وسماع من الطلاب! فحيناً لو كرمت الحكومة المعلمين تكريماً يليق بهم، بدلاً من هدر كرامتهم بلقمة عيشهم! وفي النهاية، لا يسعنا إلا أن نقول لكل معلم ومعلمة: كل عام وأنتم ونضالكم بألف خير، عسى تنتزعوا حقوقكم، وتنالوا ما تستحقونه من تقدير.

الكهرباء.. تصريحات مكررة والوضع نحو الأسوأ

تصريح جديد نُقل عن وزير الكهرباء مؤخراً، مضمونه أن «الكهرباء ستكون أفضل في الشتاء القادم»!

■ سوسن عجيب

التصريح أعلاه أتى خلال لقاء إذاعي عبر شام إف- إم بتاريخ 2021/3/13، التي نقلت عن الوزير أيضاً أن: «التوجهات حول زيادة ساعات وصل الكهرباء للمناطق الزراعية لن تؤثر على الكميات التي تزود بها المدن والأرياف، لكن الأولوية ستكون للأراضي، حيث سيتم وصل الكهرباء لست ساعات»، وأن: «الكميات التي ستخصصها الوزارة للأراضي ستكون ناتجة عن الكميات الفائضة بسبب ارتفاع درجات الحرارة، حيث يخف الطلب على الطاقة الكهربائية». أما رد الفعل المباشر من قبل المواطنين على التصريح أعلاه، فقد كان حول التفسير المتشائم لمضمونه، حيث قال أحدهم: «يعني



عبيشنا ان بالصيف ما في كهربا كمان!».

ما اشبه اليوم بالأمس

حديث الوزير أعلاه يذكرنا بتصريحات وعود رسمية شبيهة سابقة أتت على ألسنة وزراء ومسؤولين سابقين، ومع ذلك ما زال الوضع الكهربائي يسجل المزيد من التردّي والتراجع، سواء

عن أية كميات فائضة يتحدث الوزير؟

الكثير من المواطنين عبروا عن تمللهم من الوعود المكررة بما يخص الكهرباء، وحول النتائج الملموسة بعد كل تصريح ووعود من قبل الرسميين.

فقد قال أحدهم: «خيو انت خطط للصيف أحسن ما تفكر بالشتوية...».

بينما قال آخر: «كل سنة امنمع نفس الكلام.. وكل وزير يبكي نفس الحكي ما حدا صدق بوعودة بنج ببلاش والحكي ماعلية دفع..».

أما المثير للتهكم عند البعض من المواطنين حول تصريح الوزير أعلاه، فقد كان بما يخص حديثه عن «الكميات الفائضة بسبب ارتفاع درجات الحرارة، حيث يخف الطلب على الطاقة الكهربائية».

فالحديث عن كميات فائضة يعني افتراضاً أن فترات الوصل استمكلت ساعات اليوم بكامله، أي 24 ساعة دون قطع أو تقطع! فعن أي فائض يتحدث الوزير هنا؟

المزيد من التكاليف المرهقة التي يتكبدها المواطنون على البدائل، وعلى عمليات الصيانة والإصلاح التي يضطرون إليها بسبب تعطل الأجهزة الكهربائية المنزلية نتيجة عدم انتظام التيار الكهربائي خلال فترات الوصل، على قلتها، أما عن العدالة بساعات الوصل والقطع فقد أصبحت من منسيات المواطنين!

بما يتعلق بالحديث عن استثمار الإمكانيات المتاحة لمحطات التوليد، ارتباطاً بساعات الوصل والقطع وبرامج التقنين، أو بالحديث عن البدائل والاعتماد على الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية، بالتعاون مع القطاع الخاص تحت عناوين «التشاركية». فلا تحسن في الوضع الكهربائي ولا من يحزنون، بل على العكس، مع

المواصلات.. أزمة قديمة متجددة!



تندرج أزمة المواصلات المزمنة ضمن جملة من الأعباء التي فرضت على المواطن السوري أن يتعايش معها رغمًا عنها!
■ عبير حداد

ما في فراطة... عوجة!

أحد ركاب ضاحية قدسيا تحدث قائلاً: إن السائق طلب أجره 200 بدل 150 ناقلاً عنه: ما بكفي ساعات الوقفة بالكازية، مكملاً قوله: أعاننا الله وأعانهم من وين بدنا نلقاها!؟

كذلك تحدثت فاطمة، والتي تقطن في الريف الدمشقي، عن معاناتها للوصول إلى عملها في المنطقة الحرة وعودتها إلى المنزل، في ظل انعدام فرص العمل في الريف، نظراً لنتائج الدمار التي لحقت بمقومات العيش في مناطق الريف عامة، والتي دفعت الكثير من القاطنين هناك بالبحث عن العمل ضمن المدن، مما شكل عبئاً أكبر على وسائل النقل.

أما سيارات الأجرة فقد أصبحت من المنسيات، كونها تشكل عبئاً مالياً كبيراً على المواطنين في ظل تردي الأوضاع المعيشية والغلاء المستشري.

حلول الضرورة

ربما يكون الاعتماد على التاكسي سرفيس أحد الحلول التي يتم اللجوء إليها اضطراراً من قبل المواطنين، عند عدم توفر وسائل المواصلات المخصصة لخطوط النقل، ومع ذلك فهي غير متاحة في كل الأوقات وعلى كل الخطوط، والأهم: أن عوامل الاستغلال، وخاصة خلال ساعات الذروة، أو عند ساعات المساء والليل، تتزايد من قبل العاملين على التاكسي سرفيس.

ومن الحلول الاضطرارية من قبل المواطن كوسيلة لحفظ الوقت الضائع على الطرقات وللحد من الاستغلال، فقد اختار البعض المشي

فمن طوابير الخبز، إلى الانتظار على أبواب المؤسسات، وصولاً إلى ساعات الانتظار الطويلة التي يقضيها أمام محطات الوقود، ناهيك عن الغلاء الفاحش، وصولاً إلى أزمة المواصلات المستمرة بين القديمة والمستمرّة، ولا حلول جذرية، أو حتى مؤقتة توقف المعاناة اليومية للمواطنين.

أزمة مستمرة ولا رقابة

لم تعد أزمة المواصلات تقتصر على أوقات الذروة، أو أماكن محددة، أو خطوط سير معينة، بل أصبح مشهد انتظار مئات المواطنين على الطرقات والمواقف العامة لساعات طويلة مشهداً يومياً، ناهيك عن التدافع والسباق الماراثوني خلف السرافيس للحصول على مقعد، للعودة للمنزل بعد نهار العمل الطويل.

وفي ظل غياب الرقابة لا يلتزم بعض سائقي الباصات بالتعرفة المحددة، وبعض أصحاب السرافيس يتعاقدون مع موظفي المعامل أو المدارس، بالإضافة إلى تهريب البعض من خط السير المخصص كاملاً، وكل ذلك على حساب المزيد من المعاناة بالنسبة للمواطنين.

معاناة وشهادات

قال «أيمن»، وهو موظف: رزق الله أيام الـ 50 ليرة، كنا نعطون 100 بقلك الشوفير ما في فراطة.. اليوم الأجرة 100 بتعطي 200 بقلك

كوسيلة بديلة عن وسائل النقل العامة وسيارات الأجرة التي حلقت أسعار أجرتها، حتى أصبحت رفاهية من الطراز الرفيع، لكن هذا الحل غير متاح أو ممكن بالنسبة لخطوط المواصلات ذات المسافات الطويلة، سواء داخل المدينة، أو بين الريف والمدينة، ومن المستحيل الاعتماد عليه بالنسبة للمرضى أو لكبار السن والأطفال.

للسائقين معاناتهم أيضاً

على الطرف المقابل، لا بد من الإشارة إلى معاناة سائقي الباصات والسرافيس وسيارات الأجرة، الذين ينتظرون لساعات طويلة أمام محطات الوقود للحصول على المخصصات من المشتقات النفطية، والتي تشكل عبئاً وتعباً كبيرين.

فقد ذكر أحد السائقين، أن ساعات الانتظار الطويلة تضيق من وقت عملهم، بالإضافة إلى حاجتهم لقسط من الراحة بعد هذه المعاناة الطويلة، وأشار إلى أن أجره الراكب تعتبر زهيدة مقارنة بساعات الانتظار أمام الكازيات، بالإضافة إلى الارتفاع الخيالي بأسعار قطع الغيار وعملية الصيانة الشهرية والسنوية، مضيفاً بقوله: السيارة حتى تعطيك عليك أن تعطيلها، مما يجعل البعض يفضل بيع المازوت المخصص في السوق السوداء بأسعار تصل لـ 13000 للتر الواحد، مستغنين بذلك عن عناء العمل وتكلفة الصيانة والإصلاح، ومع انتشار هذه الظاهرة فقد انخفض عدد وسائل النقل التي تعمل فعلياً على خطوط المواصلات، مما ساهم بتضخم الأزمة.

الأزمة المركبة

أحد الأسباب الرئيسية لأزمة المواصلات

تتعلق بالمشتقات النفطية وتوفرها، فمع استمرار غياب الحلول الجذرية والنهائية، أو حتى المؤقتة منها، وفي ظل غياب الرقابة من قبل الجهات الرسمية، تتزايد الآثار السلبية لأزمة المواصلات مع كل أزمة محروقات، مع ما يرافقها من إجراءات رسمية تزيد عملياً من تداعيات الأزمة المركبة ولا تحلها، مثل: بطاقات التعبئة للوقود بغاية الرقابة والمتابعة لوسائل المواصلات، بالإضافة طبعاً إلى الإجراءات المتعلقة بالبطاقة الذكية للمحروقات، والتي لم تثمر النتائج الإيجابية المتوقعة منها!

فموضوع تخفيض كميات المشتقات النفطية الموزعة على المحافظات، وفق نسب محددة، ليس إجراءً جديداً، فقد سبق أن تم اتخاذه أكثر من مرة خلال فترات سابقة، سواء كان للجنزين أو المازوت، وطالما سمعنا أن ذلك مرتبط زمنياً بموضوع التوريدات الجديدة القادمة، طبعاً مع إعادة الحديث عن العقوبات والحصار!

أما ما يفق العين، فهو أن الأزمة تبدو كأنها نقص في كميات المشتقات النفطية المتوفرة، لكن في نفس الوقت فإن السوق السوداء تتوفر فيها كل الكميات المطلوبة بما يكفي سد النقص في حاجات الاستهلاك، وطبعاً على حساب المواطنين، ولمصلحة شبكات المستغلين والفاسدين!

والنتيجة هي: استمرار الأزمة، التي ترافقت مع تخفيض الدعم على المشتقات النفطية عملياً، سواء من خلال رفع السعر المباشر لها، أو من خلال تخفيض الكميات المخصصة، مع استمرار نشاط السوق السوداء طبعاً.

عشر سنوات مرت على أزمنا السورية... عقد كامل لن تنتهي آثاره بعددٍ لاحق حتى لو انتهت الحرب وتوقفت الخسائر اليوم! عداد الخسائر الاقتصادية مستمر، أما الخسائر الاجتماعية فرغم قياسها الصعب إلا أنّ بعض مؤشراتها تقول: إن الخسائر الأكبر في الآثار الاجتماعية الواسعة التي ستسمر لتظهر في المستقبل. وبينما واقع الشباب والأطفال اليوم صعب وقاتم، فإن أعباءهم المستقبلية ستكون أكبر ليدفعوا الثمن مرتين!

«عقد ضائع»

وقائع من أوضاع الشباب السوري وخسائر المستقبل



قاسيون تستطلع أبرز ما جاء في تقريرين دوليين يعتمدان على جمع البيانات من السوريين مباشرة حول وقائع حياتهم اليومية، الأول: يركز على الشباب أجرته منظمة الصليب الأحمر ومركز أبحاث سويسري IPSOS بعنوان: YOUNG SYRIANS PROJECT .REPORT بينما التقرير الثاني: لـ VISION يركز على الأطفال والآثار الاقتصادية المستقبلية لخسائر الصحة والتعليم: TOO HIGH A PRICE TO PAY: The Cost of Conflict for Syria's children

واقع الشباب اليوم

بين سوريا ولبنان وألمانيا

يركز تقرير الصليب الأحمر على الشباب السوري بين 18-25 سنة، والتقرير الصادر بتاريخ 2021/2/24. يعتمد على مقابلات واسعة شملت عينات من شباب داخل سورية بما يقارب 800 مستجيب، بعينة متوزعة على المحافظات وعلى الجنس، وتستبعد محافظات إدلب والرقّة ودير الزور والقنيطرة. إضافة إلى 400 مقابلة مع اللاجئين في لبنان، و200 مقابلة مع لاجئين سوريين في ألمانيا. حيث جرى الاستبيان خلال الفترة بين نهاية 2020 وبداية 2021.

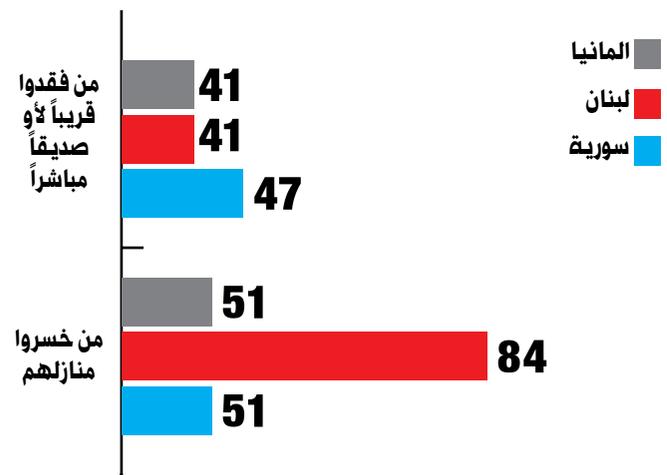
يمكن القول من المعالم العامة للمعلومات التي أعطاها الشباب عن واقعهم، بأن الشباب السوري أينما كان ليس بحال جيد... ولكن بطبيعة الحال يختلف مستوى حدة الأزمات ونوعها. وعموماً اللاجئ السوري في الإقليم وفي لبنان تحديداً هو في الوضع الأسوأ، بينما في ألمانيا يعتبر وضعه من حيث الأساسيات أفضل بالتأكيد، رغم أن له مشاكله المختلفة، بينما يسجل الوضع في سورية مستوى سيئاً في جوانب ولكن الملفت أنه أفضل نسبياً في جوانب أخرى.

من فقد عزيزاً وداراً؟

أينما يممت وجهك فإن النسبة متقاربة، فبين الشباب السوري في سورية ولبنان وألمانيا فإن نسبة كبيرة تعرضت لآثار مباشرة جراء العنف في الحرب الدائرة في البلاد. 47% من السوريين في سورية فقدوا عزيزاً وقريباً مباشراً على الأقل خلال العقد الماضي، بينما 41% من الشباب السوري في لبنان وألمانيا أيضاً تعرضوا للفقد المباشر لأحبائهم جراء الحرب. الفقد ليس بالموت فقط، فنسبة كبيرة من الشباب المستطلعين فقدوا صلتهم

تماماً بقريب مباشر، أو صديق عزيز لأسباب تتعلق بالحرب، والنسبة تصل إلى ثلثي السوريين المستطلعين في سورية، و55% من المستطلعين في لبنان وألمانيا. نصف السوريين في سورية وألمانيا أيضاً خسروا بيوتهم وسجل 51% من الشباب اضطراهم لمغادرة ديارهم عنوة جراء الحرب، أما بين اللاجئين السوريين في لبنان فالنسبة أعلى... إذ سجل 84% من الشباب المستطلعين خسارة المنازل في سورية وهروبهم منها إلى لبنان.

نسبة الشباب الذين تعرضوا لخسائر مباشرة من الحرب - %



كيف يعيشون ويتكيفون مع الحرمان؟

معظم أسر الشباب السوري هي أسر عمال بأجر، إذ إن نسبة 71% من هؤلاء الشباب حصلوا على دخولهم خلال الـ 12 شهر الماضية من الأجر بالعمل الثابتة أو المتقطعة، بينما 16% سجلوا عدم وجود مصدر دخل. نسبة عالية أيضاً من الشباب سجلت نقصاً لدى أسرهم في تأمين الحاجات الأساسية... 88% من السوريين في لبنان يعيشون بدخل أقل من الضرورات، و75% من أسر المستطلعين في سورية، والملفت أن النسبة في ألمانيا ليست أفضل بكثير إذ إن حوالي 54% من الشباب السوري هناك أشاروا أنهم يعيشون مع أسرهم بمستوى دخل أقل من الحاجات الأساسية.

أما في الإستراتيجيات المعتمدة في تكييف الحاجات الأساسية مع الدخل القليل، فإن معظم المستطلعين قد سجلوا اعتمادهم تغييراً في نوعية الغذاء نحو المكونات الأقل تكلفة، وهي نسبة لا تقل عن 85% من الشباب السوري سواء في سورية أو لبنان أو ألمانيا. وهي إستراتيجية التكيف مع الفقر الأعم، ولكن الإستراتيجيات الأخرى كانت منتشرة أيضاً بين أسر الشباب أو إخراجهم من المدارس، أو تزويج الفتيات...

نسبة الأسر التي اعتمدت على عمل الأطفال ممن هم أقل من 18 سنة للمساهمة في دخل الأسرة هي أيضاً نسبة عالية نسبياً.

الأعلى في لبنان إذ 43% من أسر الشباب المستطلعين تعتمد على دخل الأطفال، مقابل 17% من المستطلعين في سورية... بينما اللافت هو أن نسبة 24% من الشباب المستطلعين في ألمانيا أشاروا إلى أن أسرهم أيضاً اعتمدت هذه الآلية.

الإستراتيجية الثالثة التي تثير الانتباه هي: إخراج الأطفال من المدارس، حيث إن المستطلعين في لبنان سجلوا أعلى نسبة: 60% من الأسر أخرجت أطفالاً من المدارس، النسبة المملّفة أيضاً في ألمانيا إذ إن 25% من الأسر أخرجت الأولاد من المدارس لمواجهة الفقر. بينما النسبة في سورية 9%.

الإستراتيجية الأخيرة هي: تزويج الفتيات تحت الـ 18 سنة، حيث سجلت 14% من الأسر في لبنان اعتماد هذه الآلية لمواجهة عدم القدرة على تأمين الحاجات الأساسية، مقابل نسبة 7% في ألمانيا... بينما النسبة في سورية 3%.

بين التعليم والعمل

يسجل الاستطلاع المستوى التعليمي للشباب... ليتبين أن وضع السوريين في لبنان هو الأسوأ أيضاً. فعلمياً 84%



معظم المستطلعين سجلوا اعتمادهم تغييراً في نوعية الغذاء نحو المكونات الأقل تكلفة وهي نسبة لا تقل عن 85% من الشباب السوري سواء في سورية أو لبنان أو ألمانيا

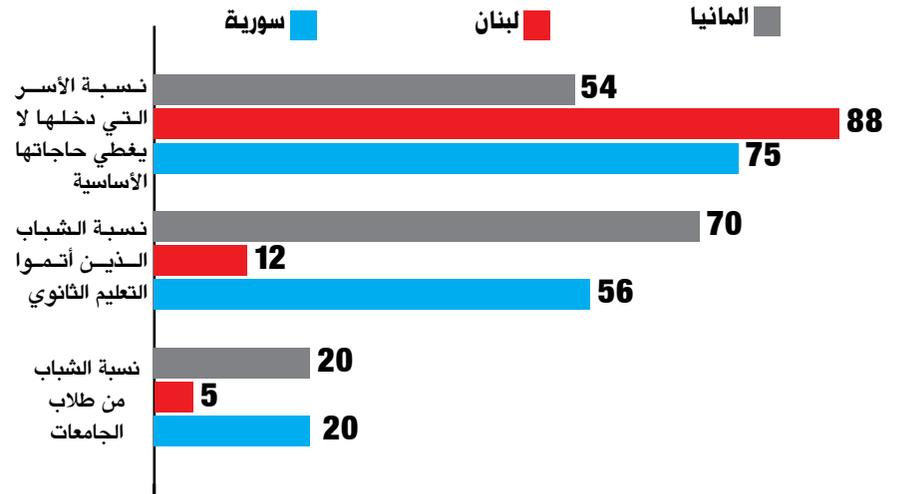
معظم المستطلعين سجلوا اعتمادهم تغييراً في نوعية الغذاء نحو المكونات الأقل تكلفة، وهي نسبة لا تقل عن 85% من الشباب السوري سواء في سورية أو لبنان أو ألمانيا.



إيجاد عمل مستقر ونسبة البطالة بين المستطلعات 53%، مقابل 13% بين الذكور. أما في لبنان فإن معظم الإناث الشابات هن ربات منازل بنسبة 59%... أما الشابات السوريات في ألمانيا فمعظمهن طالبات بنسبة 60%، مقابل 29% من الذكور الطلاب. بينما معظم الشباب الذكور في ألمانيا هم عمال بالدرجة الأولى، ونسبة 64% منهم يعملون بأعمال مؤقتة أو دائمة، بالمقابل فإن الشابات العاملات في ألمانيا لا تتجاوز نسبتهم 25%.

من الشباب السوري لم يكملوا تعليمهم الثانوي، والملفت أن 5% منهم أميين! بالمقابل 56% من الشباب السوري في سورية قد أكملوا تعليمهم الثانوي، و20% منهم يواصلون تعليمهم الجامعي. لترتفع نسبة من أكملوا تعليمهم الثانوي في ألمانيا إلى 70%، بينما نسبة الجامعيين تتطابق مع النسبة في دمشق بحوالي 20%. الشباب الساعون إلى العمل ترتفع نسبة البطالة بينهم بمقادير متفاوتة، فمثلاً: في سورية يصعب على الشابات

الحرمان في أسر الشباب وواقع تعليمهم - %



مساعدات لا تتعدى 1,6% من الكارثة

مقابل كل هذه الخسائر الهائلة، يشير التقرير إلى المفارقة المتمثلة بحجم المساعدات الإنسانية، والتي لم تتعد خلال السنوات العشر الماضية 19,4 مليار دولار، وهي لا تشكل إلا نسبة أقل من 1,6% من الخسائر الاقتصادية فقط! وهو نهج لا يمكن أن يستمر. أطفال سورية خسروا 13 عاماً من أعمارهم؛

بالمقابل، فإن الخسائر في الأعمار المتوقعة للأطفال المولودين في سورية أصبحت 13 سنة، إذ تراجع العمر الوسطي المتوقع للطفل المولود بمقدار يزيد عن عقد. والعشر سنوات من الحرب التي خضناها ذهبت فعلياً من أعمار أطفال سورية اليوم.

1,7 تريليون دولار مع أثر التعليم والصحة:

أبعد من ذلك، فإن الوقائع الحادة لتراجع التعليم والوضع الصحي، ستحمل أثراً مستقبلياً إضافية، يحاول التقرير أن يقاربها بالأرقام... فيقول: إنها ستضيف إلى الخسائر ما بين 120-260 مليار دولار إضافية لتصل مجمل الخسائر إلى 1,7 تريليون دولار. ويبيّن هذا على أن التراجع الحالي في رأس المال البشري سواء بتدهور مستوى التعليم، أو الصحة، يؤدي وسطياً إلى خسارة 1,5% سنوياً من مجمل نمو الدخل الوطني مستقبلاً. وذلك لأن أطفال وشباب اليوم سيكونون أقل قدرة على العطاء غداً، بينما سيكون مطلوباً منهم الكثير.

التراجع الحالي في رأس المال البشري سواء بتدهور مستوى التعليم أو الصحة يؤدي وسطياً إلى خسارة 1,5% سنوياً من مجمل نمو الدخل الوطني مستقبلاً



هل سورية هي البلاد؟

استطلاع المنظمة يسأل الشباب السوري عن وضعهم النفسي وأمنيته... ووسطياً 58% يوصفون وضعهم بالاكئاب، و54% يعاني من اضطرابات النوم! أما أخيراً فيسأل الاستطلاع الشباب السوري في الخارج إن كانوا لا يزالون يعتبرون سورية موطنهم... ليجيب 60% من الشباب السوري في ألمانيا بأنهم لا زالوا يعتبرون سورية موطنهم، بينما 40% يقول: إن ألمانيا هي موطنهم... ونسبة 9% فقط تعتقد أنها خلال السنوات الخمس القادمة قد تكون في سورية.

أما الشباب السوري في لبنان فلا يزال 80% منهم يعتبر سورية موطنهم، مقابل 20% أصبحوا يعتبرون لبنان موطنهم... بينما 30% منهم يرى نفسه خلال السنوات الخمس القادمة في سورية، و33% منهم يعتقدون أنهم سيكونون في أوروبا. أما الشباب السوري في سورية لا يزال 60% منهم يعتقد أنه سيبقى في سورية خلال السنوات الخمس القادمة... بينما 40% يعتقدون أنهم قد يكونوا في أوروبا أو دول الجوار.

1,4 تريليون دولار خسائر إضافية:

ولكن هذا ليس كل شيء... فالتقرير يشير إلى أنه حتى في حال توقفت الحرب اليوم، فإن الأثار ستبقي الخسائر مسجلة حتى عام 2035، أي: خلال 15 عاماً من فترة إعادة الإعمار، سيستهلك ترميم ما سبق النمو الاقتصادي وسيجعل الكلف الإجمالية تقارب 1,4 تريليون دولار.

الخسائر الاقتصادية للحاضر والمستقبل

1,2 تريليون دولار خسائر اقتصادية: يشير تقرير world vision إلى أعلى رقم لخسائر الحرب السورية... إذ يبلغ وفق تقديرات التقرير 1,2 تريليون دولار حتى اليوم. وذلك بناء على افتراض أن النمو الوسطي السوري بمعدل يقارب 6% استمر خلال العقد الضائع الماضي، وخسارتنا من فقدان هذا النمو الاقتصادي فقط فاقت الـ 1000 مليار دولار.

خلال 40 عاماً أخرجت الصين أكثر من 850 مليون إنسان من الفقر... وخلال عشر سنوات انتقلت لتكون القوة الاقتصادية الأولى عالمياً بمعايير القدرة الشرائية للناجح، وبمعايير مواجهة الأزمات الكبرى خرجت الصين بأسرع وتيرة من أزمة كوفيد، لتكون البلد الوحيد عالمياً الذي شهد نمواً اقتصادياً في أزمة 2020. الإنجازات الصينية كثيرة، ولكن كلما ارتفعت الصين ذات الـ 1,4 مليار نسمة... كلما أصبحت المهمات اللاحقة أصعب.

الخطة الخمسية الصينية الـ 14 تحديات الديون والإنتاجية



وضعت مسودة الخطة الخمسية الرابعة عشرة للاقتصاد الصيني خلال الفترة بين 2021-2025 وهذه المرة تشير التقارير إلى أن الخطة تشهد تغييرات في الآليات، فالصين لن تضع أرقاماً وأهدافاً تخطيطية محددة وملزمة كما في السابق، بل مؤشرات تسميها توقعات تقديرية. وهو ما يعكس الرؤية الصينية لضبابية المرحلة القادمة على صعيد الاقتصاد العالمي وصعوبة التنبؤ وارتفاع المخاطر.

■ عثمان محمود

نمو واستهلاك محلي وتكنولوجيا

الاتجاهات الصينية العامة واضحة، إذ لا يزال هدف النمو مركزياً، وقد أشار الرئيس الصيني إلى أنه في نهاية الخطة الـ 14 أي: بعد خمس سنوات، الصين يجب أن تنتقل من دولة متوسطة الدخل إلى دولة عالية الدخل، أي: وفق مقاييس البنك الدولي، فإن دخل الفرد الصيني يجب أن يرتفع ليصبح فوق 12,5 ألف دولار سنوياً. بينما هو اليوم قرابة 10 آلاف دولار سنوياً.

والإستراتيجية لا تزال في طور الانتقال نحو الاعتماد على الاستهلاك المحلي كرافعة أساسية نتيجة الاضطراب العالمي وتراجع التجارة العالمية، كما لا يزال هدف توسيع وتطوير الإنفاق الدفاعي ذا أولوية، مع كل ما يرتبط بهذا من تسريع وتوسيع الإنفاق على البحث العلمي، ورفع الاستقلالية التكنولوجية الصينية ضمن خطة صنع في الصين 2025... وفي جميع هذه الميادين حققت الصين إنجازات كبيرة، وتحديدًا قياساً بحجم الاقتصاد الصيني وصعوبة التحم بتجاهاته أو تكيفه.

التحفيز بالديون (أثر غربي)

إن هذه الصعوبات تظهر في بعض المجالات، منها مثلاً: الاندماج العالمي للصين واضطرارها إلى مواكبة وتيرة تدفق الأموال والاستثمار الغربي... فالصين كغيرها من الاقتصاديات العالمية اعتمدت في العقود الأخيرة على التحفيز القائم على الدين. وإن كانت للصين دائماً قواعدها الخاصة وضوابطها، فإن هذا لا يلغي أن الديون في الصين اليوم وصلت إلى نسبة 300% من الناتج، ورغم أن الجزء الأعظم من الديون الصينية هي ديون داخلية وبالعملة المحلية، أي: قابلة للإدارة... إلا أن هذه النسبة تدل على حاجة الاقتصاد الصيني إلى التحفيز عبر التمويل، كما تشير إلى الوقوع في فخ التشوهات المالية، إذ إن 80% من الديون الصينية يتم إصدارها لسداد الدين وخدماته، و20% ترتبط تمويل التنمية والاستثمار... وهذا قريب من النسب العالمية في النموذج السائد للاقتصاد العالمي، حيث الدين يولد الدين.

الأهم، أن هذا يشير إلى أن تخفيف نسبة الدين إلى الناتج في الصين كما تضع الخطة الخمسية القادمة أحد أهدافها الهامة سيكون

مترتباً بتغيرات كبيرة في حوافز النمو والإستراتيجيات. في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن التقديرات تشير إلى أن الدين الصيني للناتج قد يكون أوسع من هذه النسبة بكثير، نظراً لاتساع ظاهرة بنوك الظل غير الشرعية في الصين المرتبطة بتقييد حركة الأموال، وهي واحدة من الظواهر التي نضع الصين مكافحتها كأولوية.

العامل الصيني: الإنتاجية والتعليم

النمو المعتمد على التحفيز الاستثماري والتمويلي لا يمكن استبداله بسهولة، لأنه عملياً تعويض عن مستوى إنتاجية العامل في الصين. فبالرغم من أن إنتاجية العامل الصيني ترتفع بشكل مستمر ونواكب النمو الإجمالي الصيني، إلا أن رفعها يبقى تحدياً أمام الصين. أولاً وقبل كل شيء: لأن الصين بلد الـ 1,4 مليار نسمة تعاني من تراجع في عداد قواها العاملة، بمقدار يقدر بأنه سيبلغ 7 ملايين سنوياً خلال الفترة بين 2021-2025 وفق التقديرات الحكومية. ولأن المرحلة الانتقالية التي تمر فيها وتحديدًا الانتقال نحو مستوى تكنولوجي أعلى خلال فترة أقصر، تتطلب تغييرات هيكلية وإنفاقاً واسعاً على عمليات تأهيل القوى العاملة لتستطيع أن تحقق نقلة في الإنتاجية.

فمثلاً: تخطط الصين حتى عام 2025 لزيادة عدد سنوات الدراسة الوسطية إلى 11,3 سنة انطلاقاً من 10,8 سنة الآن. وهذه الزيادة التي قد تبدو قليلة ستعني خسارة كبيرة في أوقات العمل للقوى العاملة الشابة الجديدة الوافدة للسوق، ولكنها ضرورية بالمقابل لزيادة فعالية المجتمع الصيني العلمية. وتحديدًا أنه رغم إنهاء الفقر في الريف

الصيني، إلا أن المهمة الأخرى تتمثل في رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، وتحديدًا في الريف، وهي نسبة لا تتجاوز 50% مقابل نسبة 90% في المدن الكبرى... حيث لا يزال الفارق التعليمي كبيراً بين الريف والمدن، وبالعموم يقدر البعض أن 30% فقط من القوى العاملة الصينية حالياً أتتوا الدراسة الثانوية. كما أنه دون رفع المستوى التعليمي والقدرات لشباب الريف الصيني الشاسع، لا يمكن تحقيق هدف زيادة قدرات الاستهلاك المحلي، وتحويل الإنفاق الداخلي إلى محرك أساسي وبديل للنمو الاقتصادي الصيني. فالنمو التعليمي يحدد مستوى الدخل والقدرة على الإنفاق. يضاف إلى هذا أن الصين لا تزال تحتاج إلى هجرة مزيد من سكان ريفها إلى مدنها الكبرى، وتوسع الصين إلى رفع نسبة سكان المدن إلى 65% بينما

النسبة لا تزال اليوم عند 60%، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن ينتقل 10 ملايين سنوياً من الريف إلى المدن ويستقروا هناك. نسبة 40% من العمال الصينيين في المدن الكبرى هم من المهاجرين من الريف، ولكنهم عملياً لا يستقرون جميعهم هناك. وتحديدًا مع وجود بعض الأنظمة الصينية التي تنطلق من ضرورة التحكم بالتموضع السكاني، والتي تؤدي بالمقابل إلى عدم حصول المهاجر الصيني من الريف إلى المدن الكبرى على كل الخدمات الاجتماعية المتاحة لأبناء المدن...

لأن الخدمات ترتبط بمكان الولادة وليس بمكان الإقامة. وفق ما يسمى نظام هيوكو الذي تدور حول استبداله نقاشات، فعلياً لا يستقر عمال الريف في المدن الصينية، ولا يحصلون على الخدمات الكاملة ويبقون مرتبطين بمناطقهم الأصلية، ولا يستطيعون الإنفاق بمستوى واسع.

دون رفع المستوى التعليمي والقدرات لشباب الريف الصيني الشاسع لا يمكن تحقيق هدف زيادة قدرات الاستهلاك المحلي وتحويل الإنفاق الداخلي إلى محرك أساسي وبديل للنمو الاقتصادي الصيني

في خمس سنوات الصين تفعل الكثير

قضت الصين على الفقر، وربطت أبعاد أريافها بشبكة بنى تحتية واسعة وهامة، وأحدثت نقلة هائلة في رقم نمو الناتج الصيني، وفي المستوى التكنولوجي والإنتاج المعرفي... ولكن بلد الـ 1,4 مليار نسمة أمامه تحديات هائلة، لينقل كل فرد من أفرادها إلى مقاييس الأفراد في الدول عالية الدخل، وهي ليست ضرورة تنموية فقط، بل ضرورة اقتصادية، حتى ترتفع إنتاجية كل عامل صيني، وتستطيع الصين أن تبني فعلاً نموذجاً بديلاً، وتنتهي الاعتماد على التمويل والدين، لتتجاوز أهم آثار النموذج الغربي الاقتصادي. خلال خمس سنوات ماضية شملت الصين أكثر من 1,3 مليار مواطن بتأمين صحي أساسي، وفي خمس سنوات أحدثت نقلة تكنولوجية جعلتها تنافس على رقم واحد في مواضع التكنولوجيا العالية، وفي خمس سنوات أيضاً أسست للنقلة المرتقبة نحو العملة الإلكترونية المركزية. تستطيع الصين أن تنجز الكثير في خمس سنوات عبر التخطيط والتنظيم... وهو ما سترقبه أيضاً في خمس سنوات قادمة قد تشهد تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية، وكل ما يتبعها سياسياً واجتماعياً.

التشريعات الضريبية والتهرب الضريبي



أعيد الحديث عن التشريعات الضريبية والتهرب الضريبي مجدداً وبشكل رسمي على لسان وزير المالية، وذلك خلال لقائه مع العاملين في مديرية مالية حلب الأسبوع الماضي.

■ عادل إبراهيم

كذلك كان قد ورد عبر صحيفة الوطن المحلية مطلع العام الحالي، نقلاً عن رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، أن: «حجم التهرب الضريبي حالياً يقدر بحدود 2000 مليار ليرة، وهذا الرقم يعادل إلى حد ما إجمالي قيم الدعم الاجتماعي في موازنة العام الجاري».

الكل متهرباً ضريبياً

بحسب ما نقل عن وزير المالية عبر بعض وسائل الإعلام، فإن «الكل متهرباً ضريبياً»، وهناك «اعتراف في التهرب الضريبي». وقد أكد الوزير على معالجة التهرب الضريبي، معتبراً أن: «بعض المحاسبين القانونيين شركاء فعليين في التهرب الضريبي»، مؤكداً أن: «أسلوب إعفاء المقصر من منصبه لم يعد متبعاً في محاسبة المخالفين»، مبيناً أن: «البعض قد يضع مشكلة الأجور الضعيفة سبباً لتجاوزاته ومحاباته لبعض المكلفين، ومن أجل هذه الغاية سيتم العمل على زيادة نسبة الجباية إلى 5% بغية تأمين مصدر دخل آخر لمراقبي الدخل، مشدداً على أن وزارة المالية لن تعمل بعقلية الجباية كما في السابق».

لجان معاد تشكيلها

الحديث عن التهرب الضريبي والتشريعات الضريبية وضرورة تعديلها بما يحقق الغاية الاقتصادية والاجتماعية منها، وخاصة على مستوى العدالة الضريبية، قديم مستجد، وبين الحين والآخر تتم إعادة طرحه مع الزخم المطلوب منه، لكن دون جدوى بالنهاية. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن وزير

الضريبي المعمول به وفقاً للتشريعات النافذة، حيث هناك الكثير من المطارح الضريبية، مع الكثير من الإعفاءات، ومع ذلك لا توجد هناك عدالة ضريبية. ومن الضروري بحسب هؤلاء توحيد التشريعات، وتوضيحها وتبسيطها. فمن الواضح، أن المستفيدين من النظام الضريبي المعمول به، ومن السياسة الضريبية عموماً، هم شريحة كبار الأغنياء من التجار والمستثمرين، والمتضرر الأكبر هي خزينة الدولة، ولعل رقم التهرب الضريبي أعلاه، وبغض النظر عن مدى دقته، مؤشر على ذلك، وطبعاً لا غرابة في ذلك، فمجمل السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود تصب بالغاية نفسها، وربما بالسابق نفسه، ولا غرابة من عدم التوصل إلى أي شكل من أشكال العدالة الضريبية، أو الحد من التهرب الضريبي، في ظل الاستمرار بالسياسات هذه نفسها.

فساد ضريبي وليس تهرباً

بالعودة إلى حديث رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، فقد اعتبر أن: «مصطلح التهرب الضريبي هو مصطلح تجميلي لحالة الفساد الضريبي، لأن المتهرب ضريبياً يستخدم كل الأساليب غير الشرعية لدفع ضريبة أقل، أي: التهرب من استحقاق مالي عليه». كذلك قال «الكثير من كبار التجار والصناعيين يرغبون في عدم إصلاح النظام الضريبي الحالي، والبقاء على التشريع المعمول به اليوم لأنه يفتت الدخل، ومنه تفتت الضريبة المستحقة بدلاً من أن تكون ضريبة موحدة وتصاعديّة».

مناهة ضريبية ومستفيدين

بعض المختصين أشاروا إلى متهاة التكلفة

المالية كان قد أصدر قراراً بتاريخ 2021/6/6، تم بموجبه تشكيل لجنة برئاسته، مهمتها: «دراسة النظام الضريبي السوري، ومراجعة التشريعات الضريبية النافذة، واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة في إطار رؤية الإصلاح في السياسة الضريبية، وفي ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة». مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الحديث عن دراسة التشريعات الضريبية السورية، وتقديم الاقتراحات بشأن تعديلها، أصبح عمره الزمني عقوداً، وقد تم تشكيل الكثير من اللجان لهذه الغاية طيلة السنين الماضية، ومع ذلك لم تسفر عن النتائج المطلوبة، بدليل تشكيل اللجنة الأخيرة أعلاه، ولا ندري إن كانت ستصل إلى النتائج المرجوة منها!

المستفيدون من النظام الضريبي المعمول به ومن السياسة الضريبية عموماً هم شريحة من كبار الأغنياء من التجار والمستثمرين والمتضرر الأكبر هي خزينة الدولة

قرية قنية- درعا.. مطالب محدودة وبسيطة

يعلم أهالي البلدة إن كانت لهم حظوة في مخططات إنجاز هذا العام من قبل مديرية الخدمات الفنية في المحافظة، على مستوى شق الطرق الزراعية والخدمات فيها، بالتعاون مع وزارة الزراعة، أم سيكون هذا العام كما سبقه من أعوام؟!

فالطرق الخدمية والزراعية، في كافة المناطق الزراعية، تعتبر ذات أهمية خاصة، وذلك لدورها على مستوى تسهيل حركة الفلاحين، بالإضافة إلى تسهيل عمل الآليات المخصصة للأعمال الزراعية، أو لعمليات نقل المحاصيل إلى الأسواق، وهي على ذلك تؤثر على تكاليف الإنتاج، وعلى المستوى المعيشي للفلاحين بالنهاية. فهل ستجد مطالب الأهالي البسيطة والمحدودة أعلاه الحيز الكافي من الاهتمام كي توضع بالتنفيذ؟



فقد سبق أن تقدموا بها إلى الرابطة الفلاحية في الصنمين وأكثر من مرة، ولكن دون جدوى، حيث لم ينفذ منها شيء! على الطرف المقابل، تجدر الإشارة إلى أن مديرية الخدمات الفنية في محافظة درعا كانت قد أعلنت عن إنجاز بعض الطرق الخدمية والزراعية في بعض مدن وبلدات المحافظة خلال عام 2020، ولا

والمحاصيل الزراعية «الحبوب وخاصة القمح، بالإضافة إلى الخضراوات والأشجار المثمرة والزيتون»، ويمتلك المزارعون بعض رؤوس الأبقار والأغنام والماعز، بالإضافة إلى الدواجن وخلايا النحل.

مطالب قديمة

مطالب الأهالي أعلاه ليست جديدة،

ودرعا، وتتوسط عدداً من بلدات وقرى المحافظة، والأهم: أنها من البلدات القديمة التي ما زالت مأهولة منذ العهد الروماني، وفيها الكثير من الآثار. معظم أهالي البلدة يعملون في الزراعة والإنتاج الزراعي والحيواني، وتتوزع الأراضي الزراعية بين المروية والبعليّة، حيث هناك تنوع في الزراعات

وصلت فاسيون شكوى من بعض أهالي بلدة القنية في محافظة درعا، مضمونها التأكيد على مطلبهم القديم المستجد المتمثل بضرورة شق طرق زراعية بين الأراضي الزراعية في البلدة، وإعادة تاهيل الموجود منها، لتسهيل عليهم الوصول إليها للعمل بها ورعايتها.

■ مراسل فاسيون

وبحسب بعض الفلاحين في البلدة فإن تحديد حرم الوادي، وتجريف جانبيه، كي يتسنى لهم استخدامه كطريق زراعي يعتبر مطلب محق وضروري، خاصة بعد أن أصبح بعض الفلاحين يقومون بزراعة هذا الحرم.

تعريف بالقرية

«القنية» قد تكون بلدة صغيرة بمساحتها وعدد سكانها، لكنها بان تحظى بموقع هام على الطريق الرئيسي الواصل بين دمشق

ماذا يخبرنا فشل F-35 عن أمريكا ومجموعها الصناعي- العسكري؟ (2)



نتابع في هذا الجزء الثاني والأخير من المادة، عرض أبرز العوامل المرتبطة سببياً بتعثر المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، وفشل أضخم مشاريعه المعاصرة «طائرة F-35». ونختتم بتصور واستنتاج حول مصير الحروب الإمبريالية في المستقبل القريب أو المتوسط.

■ فيديو قره باغي

تأثير تمرکز الاحتكارات الإمبريالية
يبدو أن «الحوافز الرأسمالية» للابتكار والإبداع تنخفض مع تناقص عدد الشركات المتنافسة، والتمركز الأعلى لرأس المال في احتكارات لا تنفك تقلّ عدداً، وتقلّ «رشاقة» أيضاً.

في كانون الأول 2001 تقدم مجلس الشيوخ بطلب للبتاغون لدراسة السؤال التالي: هل يمكن أن يؤدي تناقص عدد موردي الطائرات العسكرية إلى تدهور الأمن القومي من خلال تقليل المنافسة والابتكار في الصناعة؟ وبناءً على ذلك أوكل إلى مؤسسة RAND مهمة إجراء دراسات حول هذه المسألة. وبعد الدراسات نشرت المؤسسة خلاصة نتائجها في 29 تشرين الأول 2003. وتقول:

«وجد الباحثون أن المنافسة كانت جزءاً رئيسياً من النجاح التكنولوجي لصناعة الطائرات العسكرية الأمريكية على مدار القرن الماضي، حيث تم إجراء معظم الابتكارات من قبل الشركات الأصغر التي كانت تعمل على اكتساب دور أكبر في هذه الصناعة... سيكون هناك قدر أقل من المنافسة والابتكار في صناعة الطائرات العسكرية الأمريكية، وسيغادر بعض المتخصصين ذوي المهارات العالية الصناعة على مدار السنوات العشر القادمة، ما لم تبدأ الدولة ببرامج تطوير إضافية للطائرات». ولاحظت هذه المؤسسة

البحثية أنذاك ما يلي: «في عام 1960، كان هناك 11 متقارداً أمريكياً قادراً على تصميم وبناء طائرات عسكرية تلبى احتياجات الأمة. انخفض العدد إلى 8 متقاردين في عام 1990. واليوم، ونتيجة لعمليات الاندماج والتطورات الأخرى، فإن 3 شركات فقط- هي لوكهيد مارتن، وبوينغ، ونورثروب غرومان- قادرة على تطوير وإنتاج أنظمة طائرات عسكرية كبرى».

كما حذر جون بيركلير آنذاك، وهو كبير محلي مؤسسة راند: «عندما يتطلع بعض المصنّعين إلى المستقبل، فإنهم لا يرون ما يكفي من الأعمال في الأفق للحفاظ على فريق التصميم الخاصة بهم في مكانها الصحيح... ما لم يتم القيام بشيء ما، فإن الممارسات التجارية تملّي عليهم إعادة تخصيص مواهبهم إلى مجالات أخرى. في الواقع: إن هذا بدأ يحدث بالفعل». كما حذر من خطر خسارة أمريكا لجيل كامل من مهندسي التصميم: «بينما يتم تدريس الأساسيات في الفصل الدراسي النظري، لا يمكن استبدال 20 إلى 30 عاماً من الخبرة... إذا سمح بضياح هذه الكفاءات، فإن الطريقة الوحيدة لاستعادتها هي إنفاق الكثير من الوقت والمال في بناء وتدريب جيل جديد من المصممين». بل وأكثر من ذلك، أشار تحليل المؤسسة آنذاك (2003) بالتحديد إلى مشروع F-35: «ازداد القلق بشأن القدرة المستقبلية لصناعة الطائرات العسكرية ثابتة الجناحين في الولايات المتحدة، بعد أن اختارت وزارة الدفاع شركة لوكهيد مارتن كمقاول رئيسي لتطوير وبناء مقاتلة جويين سترايك فايتر إف-35»، منوهةً ليس فقط إلى أن المشروع أوكل إلى احتكار رئيسي واحد، بل وأنه

«برنامج الطائرات المقاتلة الجديد الوحيد الذي خطط له الجيش الأمريكي خلال الثلاثين عاماً القادمة!»

تأثير العولمة النيوليبرالية

كتبت ميشيل ناش- هوف، إحدى المدافعات عن تطوير الصناعة والتكنولوجيا الأمريكية- مهندسة ومؤلفة عدة كتب حول الصناعة والتقانة- مقالاً مهماً ذا صلة بموضوعنا، في موقع «أسبوع الصناعة» في 22 تموز 2015 بعنوان «عولمة وزارة الدفاع لسلاسل التوريد تهدد أمننا القومي».

واقتبست ناش- هوف عن ريتشارد ماكورماك، وهو ناشر ومنتج المطبوعة الأمريكية «أخبار التصنيع والتكنولوجيا» في عددها الصادر في 20 أيار 2015، أن «البتاغون دخل مرحلة جديدة من تطوره» تتميز بعولمة سلاسل التوريد وعجز مقاولي الدفاع والمختبرات الأمريكية عن قيادة التغيير التكنولوجي». وفي العدد نفسه نقل عن بيل لين، الرئيس التنفيذي لشركة Finmeccanica North America ونائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق من 2009 حتى 2011، تصريحاً مهماً أدى به في اجتماع 29 نيسان 2015 لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، قال فيه: إن قطاع الدفاع والجيش الأمريكي «انتقل من كونه مُصدراً صافياً للتكنولوجيا إلى مستورد صاف لها»، وأن «وزارة الدفاع تلحق ببطء بالتغيير الهيكلي الناجم عن عولمة التكنولوجيا وسلاسل التوريد». وأشار ماكورماك إلى أن «وزارة الدفاع والمقاولين الرئيسيين يعتمدون الآن على الشركات المصنّعة الأجنبية للعديد من أنظمة الأسلحة الأكثر تقدماً في الجيش... صانعتنا الدفاعية باتت مجرد ظل لما كانت عليه سابقاً، حيث تمثل أقل من 3,5% من الاقتصاد الأمريكي، ومستمرة بالانخفاض مع انخفاض ميزانيات

الدفاع إلى مستويات أدنى جديدة، وغياب فرصة تحقيق نمو أسرع من نمو الاقتصاد». وأضاف: «عندما يتم جمع ميزانيات البحث والتطوير R&D للشركات الخمس الأكبر في المقاولات الدفاعية، بوينغ Boeing ولوكهيد Lockheed ورايثون Raytheon وال- ثري L3 ونورثروب Northrop والتي بالكاد تصل إلى مبلغ شحيح هو 3 مليارات دولار (أو 1,6% فقط من الإيرادات)، فإنهم لن يجدوا لهم مكاناً حتى في قائمة أفضل 20 شركة عالمية تستثمر في البحث والتطوير». في السابق كانت تسري أحكام متشددة نسبياً ضمن «قانون الشراء الأمريكي» Buy American Act منذ العام 1933 الذي كان يلزم الحكومة الأمريكية بمعاملة تفضيلية للصناعات الأمريكية عبر شرطين لا بد منهما: أن تكون البضاعة التي تشتريها الحكومة مصنّعة داخل الولايات المتحدة، وتشكل المكونات المحلية أكثر من 50% من إجمالي تكلفتها. أما بعد نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج، تم تخفيف أحكام هذا القانون بحيث سمح لوزارة الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى بشراء قطع غيار جاهزة من دول أجنبية، إذا استوفت الوظيفة والمواصفات العسكرية الصارمة نفسها.

في أوائل التسعينات، كانت معظم الأجزاء التجارية لا تزال تُصنع في الولايات المتحدة، مع بعض الاستعانة بمصادر خارجية من الفلبين وهونغ كونغ وسنغافورة، لذلك كان هذا التغيير ما يزال «أمناً» من وجهة نظر الأمن القومي. أما لاحقاً فصار تصنيع معظم المكونات الإلكترونية التجارية والرقائق الدقيقة يتم في الصين. وقال نائب وزير الدفاع الأسبق، بيل لين: إن ما جرى في المشاركة الأجنبية بصناعة الدفاع يشبه ما حدث في قطاع السيارات الأمريكي.

ويبدو أن ناش- هوف، ترى «الحل» باسترجاع صناعة «قومية» أمريكية، عبر

إجراءات حامية وحماية سلاسل التوريد، مضيئة بأنهم كامريكين إذا لم يفعلوا ذلك «فإننا نهين أنفسنا لهزيمة نهائية على يد أعدائنا في المستقبل».

مصير «الرئة الحديدية»

مضت الكاتبة ناش- هوف في مقالها المذكور أعلاه، والعاث إلى العام 2015، أبعد من ذلك، لدرجة «رثاء» المجمع الصناعي- العسكري الأمريكي، قائلة: «عندما حذرنا الرئيس أيزنهاور بشأن المجمع الصناعي- العسكري، لم يكن يعلم أنه سوف يحل محله المجمع الاستهلاكي- الاستيرادي، مما أدى إلى الزوال الفعلي للمجمع الصناعي- العسكري». إن إخفاق F-35 كأحد أضخم وأعلى مشاريع هذا المجمع، قد يكون مؤشراً لانعطاف موضوعي في العلاقة المحددة لـ «فرق الكمون» بين «الاقتصادي» و«العسكري- السياسي» أمريكياً. فإذا كانت قد سادت مرحلة تميزت بفرق كمون هائل بين تراجع القوة الاقتصادية الحقيقية للولايات المتحدة «بمناخة القطب ذي الشحنة السالبة»، وبين تنامي قوتها وبطشها العسكري والسياسي، بشكل فاعل سابقاً ثم باستمرار العطالة لاحقاً «بمناخة القطب ذي الشحنة الموجبة»، وكانت «تفرغ» فرق الكمون هذا في الحروب العدوانية التي شنتها، فإننا اليوم نشهد أكثر فأكثر تناقص «شحنات» القوة الأمريكية، ليس على جانب قطبها الاقتصادي فحسب، بل وقطبها العسكري- السياسي «وبالضبط بسبب إزمان السلبية والتراجع الاقتصادي في نهاية المطاف»، وإلى جانب تزايد قوى الردع السياسي والاقتصادي وحتى العسكري من قوى العالم الصاعدة، تبدو النتيجة: فتح إمكانات قوى السلام لـ «تأريض» واحتواء محاولات تفريغ التوتر الأمريكي الداخلي المنشأ في حروب واعتداءات خارجية جديدة.

عندما حذر أيزنهاور بشأن «المجمع الصناعي- العسكري» ربما لم يكن يتصور أنّ «المجمع الاستهلاكي- الاستيرادي» سوف يحل مكانه

روسيا- تركيا والشراكة الإستراتيجية



باتت تتردد في تصريحات الرسميين الروس والأتراك بشكل متكرر عبارات تشير وتؤكد على إيجابية العلاقات الروسية- التركية وتطورها اللاحق، كان آخرها تصريحاً للمتحدث باسم الرئاسة الروسية، ديميتري بيسكوف، بقوله «تركيا شريك مهم لروسيا، وشريك إستراتيجي»، ولكن يمتلئ الفضاء الإعلامي بأنواعه مواد إخبارية كانت أم تحليلية، وبالاستناد إلى مجريات من الماضي أو الحاضر، تدفع بصورة توحى باتجاه مختلف، فهل تمتلك موسكو وأنقرة طريقاً لبناء وتثبيت شراكة إستراتيجية فعلاً، أم أن هذه التصريحات مجرد أقوال لتهنئة توتر العلاقات بين الدولتين مؤقتاً كما يستنتج البعض؟

■ يزن بوظو

للإجابة عن السؤال السابق، سنحاول بشكل مختصر ومكثف استطلاع العلاقات الروسية- التركية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية خلال السنين القليلة السابقة، وبناء استنتاج بالاستناد إليها حول التطور اللاحق بين البلدين، بعيداً عن التأثير جزئيات ومجريات الحاضر التفصيلية.

في العلاقات الاقتصادية

وفقاً للبيانات الرسمية التركية، والمراكز البحثية المختصة، تعتمد تركيا بنسبة نحو 50% من استهلاكها للغاز على الواردات من روسيا عبر الأنابيب القديمة والجديدة التي يجري بناؤها، ونذكر منها: خطوط السيل «الروسي- التركي القومي» و«الأزرق» و«الأزرق-2» و«التركي»، إضافة إلى كون تركيا منطقة عبور أساسية لصادرات الغاز الروسي نحو مناطق وبلدان أخرى، وتعتبر تركيا بالنسبة لروسيا ثاني أهم مستورد للغاز بعد ألمانيا، التي يجري العمل معها على بناء «السيل الشمالي-2». وفي مجال الطاقة نفسه، فقد أعلن رئيسا البلدين، فلاديمير بوتين، ورجب طيب أردوغان، عن بدء بناء المفاعل النووي الثالث في منطقة «أكويو»، المشروع الذي بدأ في

الشمال الأطلسي «الناو» إلا أن علاقاتها العسكرية الأخيرة مع روسيا وتطورها تجعل من عضويتها في الحلف على المحك، ويشهد بذلك استيراد منظومة الدفاع الجوي الروسية «اس-400» بمقابل «باتريوت» الأمريكية، والتي أدت إلى أزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية سببت بحرقلة استيراد أنقرة لطائرات «إف-35» وفرض عقوبات عليها دون أن تتنازل عن حقها سواء في امتلاكها لمنظومة الدفاع الروسية، أو لصفقة الطائرات مع أمريكا، ويجري الحديث الآن عن استيراد تركيا لمقاتلات روسية من طراز «سو-35» و«سو-57».

إضافة إلى ذلك، وبما يوازيه أهمية ضمن العلاقات العسكرية، هو التعاون العملي والحي المباشر في الميدان بين القوات الروسية والتركية، وتنفيذاً للاتفاقات والتفاهات المشتركة ذات الصلة، كما جرى ويجري في الملف السوري من نقاط مراقبة وعمليات ودوريات مشتركة، وجرى في إقليم قره باغ بالمثل، مما يدفع بالمزيد من بناء عوامل الثقة المتبادلة.

شراكة إستراتيجية؟

تشير البيانات السابقة بمختلف أنواعها إلى تطور إيجابي ملحوظ ومستمر بشكل متصاعد بين روسيا وتركيا بالمعنى التاريخي للمسألة، أي: على الرغم من وجود مفاصل جزئية محددة تختلف وتتعارض بها الدولتان بالمقياس اليومي واللحظي «التفصيلي»، كان أكبرها وأشدّها أزمة إسقاط الطائرة، إلا أن هذه الجزئيات تأتي في سياق أعم يجري حللتها سريعاً بفعل العوامل الموضوعية والتاريخية التي تدفع كلتا الدولتين باتجاه التقارب من بعضهما البعض، ليكون بالمحصلة: أن العلاقات تعتبر نواة شراكة إستراتيجية هو أمر يمتضي بناؤه رغم كل محاولات الغربيين لإفشاله وتشويهه وعرضه بطريقة مغايرة إعلامياً وسياسياً.

لتؤكد البيانات السابقة منذ 2016 حتى الآن إلى تطور إيجابي ومتصاعد بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

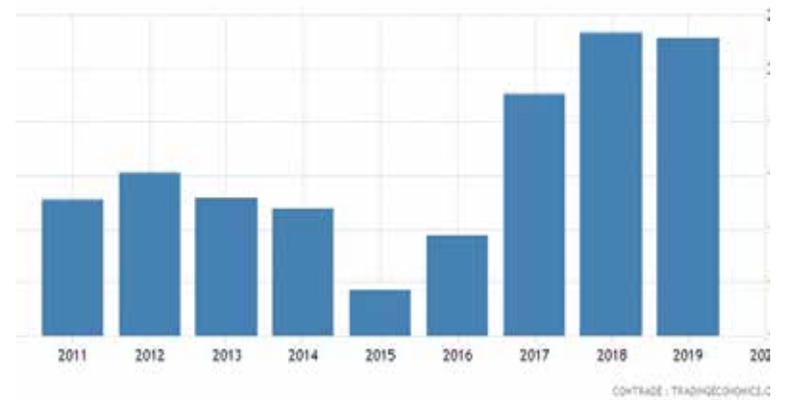
في العلاقات السياسية

بطبيعة الحال، إن كلتا الدولتين أجنداث ورؤى ومصالح مختلفة- ومتعارضة في بعض الأحيان- حول العديد من المحطات والمواضيع والملفات المختلفة، ويعد هذا وضعاً طبيعياً للعلاقات المتداخلة بين الدول، بيد أن الفرق يكمن بين التعاون أو التوتر الناتج عن كيفية حلحلة هذه الاختلافات والتناقضات بأشكال تؤمن مصالح الطرفين على حد سواء، دون أن يحد واحداً منهم الآخر أو «يهيمن» عليه وعلى سيادته، ونشهد هذه الاختلافات في العديد من الملفات السياسية دولياً، سواء في سورية أو قره باغ أو ليبيا إلخ، وقد شهدت العلاقات الروسية- التركية انعطافاً أساسياً في عامي 2015 و2016 بعد حدثي إسقاط الطائرة العسكرية الروسية في الأجواء السورية، ثم محاولة الانقلاب التركية التي كان لروسيا دور إيجابي هام في تاريخها وإطفاء الأزمة قبل أن تشتعل، لينتج بعد ذلك تفاهم «استانا» الذي بدأ حول الملف السوري، وأدى إلى العديد من الاتفاقات الهامة التي نفذت ولا يزال يجري تنفيذها، مما أدى إلى وقف الاقتتال المسلح بدرجة كبيرة، وتطورت العلاقات بين موسكو وأنقرة منه، لتشمل ملفات أخرى أثبتت خلالها إمكانية التفاهم والتوصل إلى حلول وسط لا تفيد فقط الدولتين وحدهما، وإنما الدول المعنية بهذه الاتفاقات أيضاً، عبر إنهاء الأزمات والدفع بالتسويات السياسية، كما يجري الآن في الملف الليبي وقبله أزمة إقليم قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان.

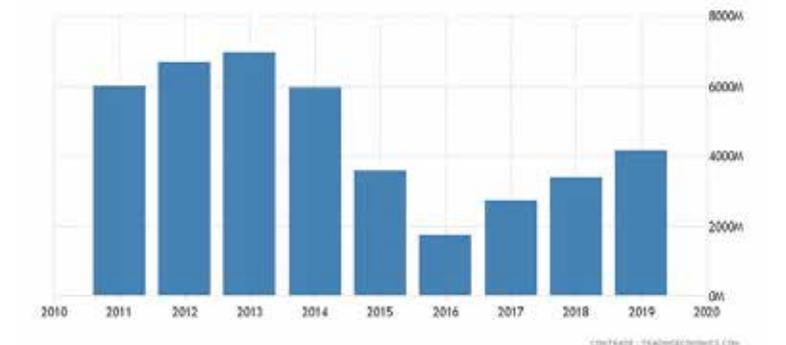
في العلاقات العسكرية

على الرغم من أن تركيا عضو في حلف

إن كلتا الدولتين أجنداث ورؤى ومصالح مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان حول العديد من المحطات والمواضيع والملفات المختلفة



البلدين، بالتزامن مع العقوبات الاقتصادية، والأزمة في الداخل التركي لتعود إلى تعافيتها وصعودها منذ 2017 إلى الآن كما يوضح الجدول التالي:



بريطانيا والأفكار المستحيلة



غالباً ما يقف الماضي الاستعماري للدول الغربية عائقاً بوجه بناء شراكات سياسية واقتصادية وتجارية مع مستعمراتها السابقة، ومن هذه النقطة تريح الصين أول نقطة في هذه المناقشة، فالتنين الآسيوي يمثل للمستعمرات السابقة مثلاً مشرفاً للاستقلال والتخلص من مخلفات الاستعمار، مما يجعله شريكاً مرغوباً أكثر من المستعمرين القدامى.

الصين شروطاً صارمة على الإقراض» ورصد المقال: أن الشروط الميسرة للإقراض في إفريقيا والاستثمارات الصينية الكبيرة باتت تزيد من التأثير على السياسة الخارجية لبعض دول إفريقيا ويورد مثالاً على ذلك، وهو: قطع العلاقات التجارية بين تاوان ونيجيريا التي اعترفت بسياسة بكين القائمة على فكرة «الصين الواحدة».

الهدف البريطاني

تسعى بريطانيا إلى تعويض الخسائر التي تواجهها، لكنها تضع مخارج مستحيلة، فالسياسيون البريطانيون يرغبون بإعادة الثمار التي حصدتها بريطانيا من مستعمراتها القديمة، غير أبهين للتغيرات الجارية، فالتاريخ لا يعود إلى الوراء، وأيام الرخاء التي قامت على نهب ثروات المستعمرات لم تعد قائمة، فالأكثر فائدة من البحث في تاريخ بريطانيا القدر ومحاوله إعادة إحيائه، هو التفكير جدياً بالموقف من الصين التي قد تملك حلولاً لمشكلات بريطانيا المتفاقمة.

يوم من الأيام، بل المشكلة أننا لم نعد كذلك اليوم!

الصين وروسيا في المقابل

تشكل العلاقات بين إفريقيا والصين وروسيا نموذجاً مختلفاً. فإلى جانب التصريحات المتكررة للسياسيين الأفارقة والتي تشير بشكل متكرر إلى الطبيعة المختلفة للعلاقات مع روسيا والصين، وتؤكد هذه التصريحات: أن الصين وروسيا لا تريان في إفريقيا مستعمرات، بل يجري العمل مع الدول في إفريقيا بشكل مختلف تماماً، فعلى الرغم من أن لهذه العلاقة مكاسب حقيقية للصين وروسيا لا تنحصر بالجانب الاقتصادي فحسب، بل لها نتائج هامة على الجانب السياسي، إلا أن هذه العلاقات تبنى بشكل مقبول من قبل جميع الأطراف، وتحمل منفعة مشتركة للجميع. ففي مقال الفورن بولسي ذاته، إشارة واضحة لذلك: «تعتبر الصين شريكاً أكثر ملائمة بالنسبة لنيجيريا، على عكس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فلا تضع

تسعى بريطانيا إلى تعويض الخسائر التي تواجهها لكنها تضع مخارج مستحيلة فالسياسيون البريطانيون يرغبون بإعادة الثمار التي حصدتها بريطانيا من مستعمراتها القديمة

وبغض النظر عن الخطوات التي يوردها الكاتب، يبدو واضحاً: أن المسألة لا تُعد جزءاً من الماضي، ففي حديث منسوب للاقتصادي النيجيري يسايو أولونيلوا يقول: إن بلاده تحمل بريطانيا جزءاً من المسؤولية للمشاكل الموجودة في البلاد، مثل: انعدام الأمن وعدم الاستقرار الاقتصادي، والمشاكل القبلية، والتي تعود بمعظمها إلى سلوك بريطانيا الاستعماري في إفريقيا وسائر مستعمراتها السابقة. ولا يبدو أن لدى السياسيين البريطانيين نية حقيقية لمعاملة المستعمرات السابقة بشكل مختلف، فعلى الرغم من انتقاء بعض الكلمات، مثل: «الشراكة» و«التعاون» إلا أن عقلية المستعمر ما تزال هي السائدة، فبوريس جونسون عنوان مقال المنشور في عام 2002 «إفريقيا تعاني من الفوضى، لكن لا يمكننا لوم الاستعمار على هذا»، ليرسخ النظرة الفوقية الاستعمارية ذاتها، بل يقول صراحة: «ربما تكون القارة وصمة عار، لكنها لا ليست على ضامرنا، فالمشكلة لا تكمن في أننا كنا المسيطرين هناك في

شكّلت هذه الفكرة موضوعاً للمقال المنشور في مجلة الـ «فورن بولسي»، والذي يناقش فرص بريطانيا لتعويض خسائرها الناتجة عن خروجها من الاتحاد الأوروبي، عبر إعادة إحياء علاقاتها مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا.

الماضي الحاضر

مع خسارة بريطانيا لمستعمراتها كنتيجة لحركات التحرر التي انتشرت ومقاومة الاستعمار التي لم تهدأ، وكنتيجة مباشرة للحرب العالمية الثانية، وللتوازن الدولي الجديد الذي نشأ بعدها، شهدت المستعمرات السابقة تحولات سياسية كبرى، وإن لم يصل بعضها لتحقيق الاستقلال الكامل الحقيقي، إلا أن هذه التحولات باتت عقبة جديدة بوجه المستعمرين القدامى. فالصحفي ذو الأصول الإفريقية، الكاتب للمقال المذكور، يضع عنواناً واضحاً «إذا أراد بوريس جونسون التجارة مع إفريقيا، فتحتاج بريطانيا إلى التوقف عن التصرف كقوة استعمارية!»

الحكومة الليبية الموحدة تبصر النور، ولكن؟

فقط، وإنما على مجلس النواب أيضاً بتمير حكومة بلا أهم وزارة بينها تضمن «الوحدة الوطنية»، فعلى الرغم من وجود مجموعة 5+5 العسكرية المشتركة والتي تضم الأطراف الليبية المتصارعة، إلا أنها لا تستطيع ولا تحل محل وزارة دفاع بصلاحياتها، والتي حتى قد تتعارض مع صلاحيات الحكومة المؤقتة وتعرقلان بعضهما البعض في سير العملية السياسية، فضلاً عن أن إنشاء وزارة دفاع يعني بدء عودة الجيش الوطني الليبي الموحد على أراضي البلاد كافة، وإنهاء حالة الفراق والميليشيات المنفرقة والمتصارعة، وإضفاء المشروعية بشكل متوافق وطنياً عليه، على جهة واحدة فقط، وتضمن تنفيذ بند «إخراج كافة القوات الأجنبية من البلاد» بصيغة وطنية لا تميز طرفاً على حساب آخر.

إلا أن للفعل إشارته الإيجابية بوضع الحكومة لعرض مهماتها واستحقاقاتها أمام النواب والشعب الليبي قبل التصويت عليها، وتم منح الثقة بأغلبية 132 صوتاً من أصل 188، وتتكون الحكومة من 27 وزيراً و6 وزراء دولة ونائبين لرئيس الوزراء. ولكن أعلن عبد الحميد الدبيبة بأن بعض الوزارات، ومنها: «وزارة الدفاع لم يتم التوافق بشأنها، وليست هناك إمكانية لهذا التوافق في ظل هذا الوقت الضيق» لافتاً إلى أن جميع من وصفهم بالـ «المتحاربين والمتصارعين جميعهم يريدون وزارة الدفاع، كلهم بلا استثناء» متابعا أنه لن يسمح «بالحرب مرة أخرى». في الواقع، قد تصنع هذه المسألة مشكلة من عدة نواح، وتضع إشارات استفهام ليس حول ديبية



ملاذ سعد

الجلسة بغية دعوة الدبيبة لحضور جلسة مناقشات، وهو ما جرى في اليوم التالي، حيث بدأت المناقشات وأجّلت جلسة التصويت على منح الثقة يوماً آخر للرد على أسئلة النواب حول الحكومة المقترحة وبرامج عملها، ورغم التأجيل

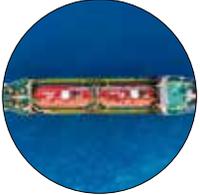
بعد جدل حول مكان عقد اجتماع مجلس النواب بين سرت وطرابلس، تم عقده في سرت يوم الاثنين إلا أن 42 نائباً منه دعوا إلى تأجيل

بعد عدد من العراقيل المؤقتة والعابرة منح مجلس النواب الليبي بأغلبه الثقة لحكومة الوحدة الوطنية المقدمة من رئيسها عبد الحميد الدبيبة في يوم الأربعاء الماضي... إلا أنها لا تتضمن وزارة دفاع.

الصورة عالمياً



- تمت دعوة السياسيين الأفغان وحركة طالبان، بمن فيهم الرئيس اشرف غني ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله، لحضور مؤتمر سلام حول أفغانستان في موسكو في 18 آذار.



- قال المتحدث شركة شحن إيرانية: إن حريقاً اندلع على متن سفينة تابعة للشركة في مياه البحر المتوسط بينما كانت متوجهة إلى أوروبا، وتضرر جزء منها في الانفجار، ووصفت وسائل إعلام إيرانية هذا الهجوم بأنه إرهابي.



- قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم الثلاثاء 9 آذار: إنه «ربما يجب إعادة النظر في موعد سحب القوات الأمريكية من أفغانستان في الأول من أيار» لأن حركة طالبان «لا تفي بالتزاماتها وفق اتفاق السلام في 2020».



- أكد البيت الأبيض، الثلاثاء 9 آذار: أن إجراء تغيير واسع في السياسة الأمريكية تجاه كوبا ليس من أولويات بايدن حالياً، وذلك رغم إعلانه بأنها تقوم بمراجعة القرار الذي اتخذته إدارة سلفه دونالد ترامب بتصنيف كوبا «دولة راعية للإرهاب».



- أكد رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، أن «طهران لا تسعى إلى صناعة السلاح النووي» إيران والولايات المتحدة عالفتان في طريق مسدود للبدء بالمفاوضات النووية، وأضاف: إن طهران تريد أن تكون الخطوة الأولى أمريكية.



- استثنى جو بايدن كل من أفغانستان وسورية والعراق التي تدعي الولايات المتحدة أنها «تتحارب الإرهاب» فيها، من قيود جديدة أصدرها البيت الأبيض على شن هجمات بالطائرات المسيّرة، التي خارج نطاق مبادئ الحروب المذكورة التي تشارك فيها الولايات المتحدة رسمياً.

البرازيل وتغييرات مرتقبة!



كتب الدبلوماسي الهندي السابق إم. كي. بدركومار مقالاً في Indian Punchline، يتحدث فيه عن احتمال جدي لعودة الرئيس البرازيلي السابق لويس إيناسيو لولا إلى الحكم في البرازيل. وعلى الرغم من أن لولا لا يعتبر ممثلاً عن اليسار الجذري، إلا أنه يعد غير ملائم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

■ إعداد قاسيون

فيما يلي ترجمة قاسيون لما جاء في مقالة بدركومار: عاد الرئيس البرازيلي الأسبق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا إلى الخطوط الأمامية للسياسة البرازيلية يوم الاثنين 8 آذار على إثر القرار المفاجئ للمحكمة الدستورية العليا، التي أعلنت بأن «عملية مكافحة الفساد» التي نجم عنها حرمان لولا من استعادة منصب الرئاسة في انتخابات 2018، هي «أكبر فضيحة قضائية» في تاريخ البلاد. ألقى لولا يوم الأربعاء خطاباً مثيراً وربما تاريخياً، اعتبره الكثير من المراقبين بأنه بداية لمحاولة استعادة المنصب الرئاسي. انتقد لولا في خطابه الرئيس اليميني بولسنارو واستجابته «الحمقاء» لفيروس كورونا التي أودت لوفاة ما يقرب من 270 ألف شخص. أظهرت نتائج الاستطلاعات نهاية الأسبوع أن 50% من البرازيليين سيصوتون لصالح لولا في الانتخابات المقبلة، مقارنة بـ 38% لبولسنارو. هذا

يعني بأن انتخابات 2022 قد تشهد صراعاً كبيراً بين اليمين الشعبوي السام، وما يسمى «المد الوردي Pink Tide» - المصطلح الذي استخدم للدلالة على حركة «اليسار المعتدل» في أمريكا اللاتينية لتمييزها عن اليسار «الأحمر» أو الجذري. من الواضح، أن لولا لا يزال شخصية محبوبة للغاية بسبب حملته ضد الفقر. ينظر كثيرون بحنين إلى أيام الازدهار الاقتصادي التي شهدتها البرازيل خلال فترة إدارته التي استمرت ثمانية أعوام. كان ظهور البرازيل كمحور إقليمي في نصف الكرة الغربي سيظل غير مكتمل لولا مساهمة لولا الرائعة في توجيه اقتصاد البلاد نحو تحقيق نمو قياسي، والذي بدوره ساعد في تمويل الاستثمارات الاجتماعية التي خفضت عدم المساواة في الثروة إلى النصف في البلاد. بين عامي 2003 و2013، نما الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل بنسبة 64% وانخفضت نسبة السكان الذين

يعيشون في فقر إلى النصف. علاوة على ذلك نما الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير، وزاد الحد الأدنى للأجور بنسبة 75% بالقيمة الحقيقية، وأنشئت ملايين الوظائف الرسمية الجديدة كل عام.

عودة لولا بالنسبة للولايات المتحدة

قد تعني عودة لولا بأن أكبر ثلاث دول في أمريكا اللاتينية وأكثرها نفوذاً: البرازيل والأرجنتين والمكسيك، باتت ضمن «المد الوردي»، وهو الأمر الذي له دلالات كثيرة. كان لولا أثناء وجوده كرئيس جدار حماية ضد الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لزراعة استقرار حركات اليسار في الأكوادور وبوليفيا وفنزويلا، رغم أنها حركات جذرية لا تتقاطع في كل شيء مع مسار الإيديولوجي. علاوة على ذلك كانت سياسته الخارجية تتسم بايحاءات معادية للإمبريالية وللمؤسسة الأمريكية. لكنه لم يكن يوماً معادياً للأمريكيين، فقد كان مدركاً لحاجة البرازيل إلى التجارة والاستثمار مع

الغرب، وخاصة الوصول إلى الأسواق الأمريكية. لكن أكثر ما أثار غضب أمريكا من حكم لولا هو مشاركة البرازيل النشطة في مجموعة دول بريكس، فكرة تشكيل بريكس لقطب اقتصادي وسياسي بديل عن دول مجموعة السبع حظيت بجاذبية كبيرة لدى لولا. لكن واشنطن كانت، ولا تزال، ترى في بريكس فكرة «خبيثة» نظراً للتحدي الذي فرضته على النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والدولار.

عبر عن الموقف الأمريكي أفضل ما يمكن وزير الخارجية الأسبق بومبيو، عندما رفع نخب طرد لولا من السياسة في خطابه الأخير في 19 كانون الثاني. كان بومبيو واضحاً بقوله بأن وجود بولسنارو في البرازيل ومودي في الهند وضع بريكس في غيبوبة. من أجل هذا لا بد أن تعني عودة لولا للحياة السياسية استنفاراً وضربة موجعة لخطط الهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية والعالم.

تخفيف الديون بسمات صينية:



«إذا واجه أيّ مدين صعوبات في السداد في الوقت المحدد، فقد تكون هناك خطط مصممة خصيصاً له من بينها: إعادة الجدولة... وكذلك تقديم مساعدة في إعادة المشروع للحياة، وإجراء مقايضات ديون، أو توظيف شركة صينية للمساعدة في إدارة العمليات. الأمر يشبه تماماً معالجة المريض وتحسين صحته، حيث يتم تبني مثل هذه الإجراءات لمساعدة المشاريع للعودة إلى المسار الصحيح، وتحقيق الربح بما يجاوز بكثير مجرد شطب بعض الديون التي قد تحل فقط المشكلات الموجودة على السطح وتكون غير مستدامة».

عندما أصبحت مشاكل الديون أكثر بروزاً في البلدان النامية حوالي 2016، تصدر دور الصين كمقرض دولي عناوين الأخبار، وأبرزها: اتهام الحكومة الصينية في أوائل عام 2018 بقيامها بالاستيلاء على ميناء هامبانتوتا في سريلانكا كضمان لقرضها عند مواجهة الحكومة السريلانكية صعوبات في سداد القرض. رغم أن هذا ناجم عن قراءة خاطئة أخرى «متعمدة أكثر منها بريئة» لمسألة سريلانكا، فقد تزايدت المخاوف لدى المقترضين. حذرت وكالة تصنيف «Moody's» من أن البلدان «الغنية بالموارد الطبيعية، مثل: أنغولا وزامبيا والكونغو، أو ذات البنية التحتية المهمة من الناحية الإستراتيجية، مثل: الموانئ والمسك الحديدية في كينيا، هي الأكثر عرضة لخطر فقدان السيطرة على الأصول المهمة أثناء المفاوضات مع الدائنين الصينيين». تكررت هذه الادعاءات في الإعلام الغربي، مثل: نشر النيويورك تايمز مرة بأن القروض الصينية «تستخدم بشكل متكرر الأصول الوطنية كتعويض» وأنها تطلب إعادة التمويل كل عدة أعوام. مع العلم بأن البيانات التي لدينا لا تدعم أيّاً من هذه التصريحات.

على المقلب الآخر، ذكرت بعض وسائل الإعلام، بأن الصين دائن غير ضار بشكل

التجارية الأخرى. توجد في الصين ثلاثة بنوك تعمل كجهات دائنة رسمية «بنك إكزيم الصين، وبنك التنمية الصيني، وبنك الزراعة الصيني». وتقدم هذه البنوك قروضاً تجارية ليست حكومية. كما تمنح بنوك الشركات والتجارة الصينية قروضاً تجارية وائتمانياً للموردين.

ورغم الحديث عن أن الصين قد تستحوذ على أصول المدين، ليس لدينا أيّة حالة تدل على محاولة الصين استغلال عدم قدرة الدول على سداد الديون. ففي الـ 16 حالة التي درسناها لا توجد أيّة عملية «استحواذ على الأصول». ليس لدينا أيّة حالة في إفريقيا عن قيام البنوك، أو الشركات الصينية بمقاضاة الحكومات ذات السيادة، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي النموذجي فيما يخص عقود القروض الصينية. إعادة هيكلة القروض ليست إلا خياراً واحداً لمعالجة أمر مشروع ضعيف الأداء. تشمل الخيارات الأخرى شراكة عامة- خاصة، تضمّ ضحّ أسهم من قبل الشركات الصينية. ورغم أن الشركات الصينية شاركت في بعض مقايضات الديون والأسهم الإفريقية في التسعينات، إلا أننا لم نشهد حدوث أمر مثيل في الألفية الجديدة.

الصين والتخفيف الغربي

أكدت الصين بأنها ستطبق تعليق سداد الديون على أساس ثنائي. لكنّ الشائعات انتشرت بسرعة بأنّ «الصين تغطي على عملية مخادعة»، وبأنّها تخطط لاستثناء مئات من قروض مبادرتها الكبرى الحرام والطريق. مصدر هذه الشائعات قراءة مغلوطة لمقال بحثي صادر عن مركز أبحاث صيني. ذكر المقال بأنّ إعادة جدولة الديون وتأخير مواعيد سدادها مجرد واحد من الإجراءات الكثيرة التي تحكم قروض الصين التفضيلية، وكان واضحاً بالقول بأنّ الصين تفضلّ عموماً إنشاء خطط خاصة مصممة على قياس كلّ مشروع يواجه المشاكل:

نشرت جامعة جونز هوبكنز الأمريكية- كلية الدراسات الدولية المتقدمة، ورقة بحثية بعنوان «تخفيف الديون بسمات صينية»، لثلاثة باحثين مرموقين. تركز الورقة على إدارة الصين لديونها الخارجية عامة، ولديونها للقارة الإفريقية خاصة، سواء من ناحية تخفيف الديون، أو المشاركة المباشرة في المشاريع. تناقش الورقة أيضاً التخوف من استخدام الصين لديونها للسيطرة على الأصول الوطنية. تقدم قاسيون ترجمة تلخيصية لأبرز ما جاء في هذه الورقة.

■ أكر وبراونتيغام وهوانغ

إعادة التمويل قد تقدم تخفيفاً للدّين: فأخذ قرض جديد من أجل سداد القرض القديم، سيهدد وقت الاستحقاق الفعلي أمام المدين، وعادة ما يكون الدّين الجديد بمعدلات فائدة أدنى.

تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن الصين، بصفتها دائناً رسمياً، تتبع تقريباً المسار الذي حدده سابقاً نادي باريس للدائنين. بين السبعينات و عام 2000، عندما كان الإقراض الصيني مقتصرأ في غالبه على قروض المساعدات الخارجية بدون فوائد، كان أول رد لبكين على أزمة الديون هو إطالة فترة السداد دون تخفيض القيمة الاسمية لأصل الدّين. منذ عام 2000 بدأت الحكومة الصينية بمنح عمليات شطب للدّين بدون فوائد. فبين عامي 2000 و 2019 شطبت الصين ما لا يقل عن 3,4 مليار دولار من ديون إفريقيا. لكنّ الغالبية العظمى من الديون التي تمّ إلغاؤها، سواء في إفريقيا أو غيرها باستثناء العراق وكوبا، اقتصر الإلغاء على قروض المساعدات الخارجية التي تعثرت. أما القروض الميسرة والائتمان التفضيلي والقروض التجارية الحديثة، فلم يتم النظر فيها.

تقدّم الحكومة الصينية قروضاً خارجية للبلدان النامية وللشركات المملوكة للدولة فيها عبر مجموعة متنوعة من الأدوات: قروض المعونة الأجنبية بدون فوائد «التي تقدمها الحكومة»، وقروض المساعدات الخارجية الميسرة «يقدمها بنك إكزيم الصين فقط»، وائتمان مشتري الصادرات التفضيلية، وائتمان مشتري التصدير والقروض

في كانون الأول 2019 أعلن اقتصادي من زامبيا: «الديون الصينية يمكن بسهولة إعادة التفاوض عليها، أو جدولتها، أو تمويلها». هل هذا حقيقي؟ مع تحول الصين لأكثر دائن في العالم، بدأت المخاوف من استدامة الديون تكبر. في 2020 أدّى التهاوي الشديد في أسعار السلع الأساسية والتداعيات الاقتصادية جراء أزمة كوفيد-19 لوضع هذه المسألة تحت الضوء. لا يزال هناك ارتباك كبير حول متى وكيف ولماذا تقوم الحكومة الصينية بإلغاء أو إعادة جدولة ديونها؟ ومقدار الديون التي تمّ إلغاؤها أو إعادة جدولتها، وما الذي يمكن أن يحدث عندما تواجه الحكومة مشكلة في سداد قروضها للصين؟

لتخفيف الديون عدّة أشكال: يتم إلغاء الديون عندما يتم شطب كامل الدّين أو جزء منه. إعادة هيكلة الدّين «تتضمن إعادة الجدولة» وهي عملية إعادة التفاوض على الشروط «مثل معدل الفائدة أو فترة السماح أو الاستحقاق أو مختلف الرسوم» المتعلقة بقرض تمّ صرفه، أو صرفه جزئياً. تتناقض التخفيضات في القيمة الاسمية للمبلغ الأساسي «المعروف باسم قصة الشعر» مع إعادة تصنيف الديون، وهو مصطلح حديث نسبياً يستخدم لوصف إعادة هيكلة تمديد الاستحقاق لعدة سنوات دون تخفيض الدّين، وغالباً دون تخفيض معدل الفائدة بشكل كبير، إن وجد هكذا تخفيض أساساً.

بين الإجراءات التقليدية والخلقة «1»

في كانون الثاني 2015 وصلت المعارضة السريلاكية إلى السلطة، خلال أزمة موازنة مدفوعات طارئة. مع خروج سريلانكا من الحرب بدأت إعادة إعمار اقتصادية سريعة، لتدخل البلاد وضع بلد متوسط الدخل فقدت معه حق الوصول إلى التمويل الميسر من عدد من بنوك التنمية. بين 2007 و2018 راكمت سريلانكا 15,3 مليار دولار من سندات اليورو باهظة الثمن والديون التجارية الأخرى ذات الفائدة المرتفعة. شكلت ديون الصين فقط 10% من الديون السريلاكية، و60% من الديون الصينية كانت بمعدلات ميسرة «عادة 2% مع فترات سماح سبعة أعوام». أزمة الديون السريلاكية لم «تصنع في الصين»، بل سببها اقتراض المال بفوائد مرتفعة من سوق رأس المال الدولي باهظ الثمن.

تعهدت الحكومة السريلاكية الجديدة بأن تعيد فحص جميع المشاريع الجارية التي أطلقتها الحكومة السابقة كجزء من إستراتيجيتها الإقليمية الطموحة، وكان أحد هذه المشاريع هامبانتوتا. كان إطلاق مشروع الميناء صعباً بشكل خاص، تبعاً لأن استثمارات الموانئ لها فترات بدء طويلة. كما تبيّن وفقاً لشركة ماكينزي العالمية بأن مجال عمل النقل البحري لم يكن مربحاً كما كان متوقفاً له خلال خمسة أعوام. لهذا طلبت الحكومة الجديدة من البنك الصيني إعادة هيكله قرض الميناء بما في ذلك خفض معدل الفائدة وتمديد فترة السماح.

في مرحلة دراسة البنك الصيني للطلب ساء وضع ميزان المدفوعات السريلاكي أكثر. وصف بحث كلية الاقتصاد في جامعة هارفارد ما حدث بشكل مفصل: «عندما بدأ واضحاً بأن سريلانكا تواجه صعوبة في سداد ديونها للمستثمرين الدوليين، قررت الحكومة السريلاكية أن تجمع ما تحتاجه من النقد الأجنبي من خلال تأجير ميناء هامبانتوتا، وقدم رئيس الوزراء طلباً مباشراً للرئيس الصيني شي جين بينغ إما لإعادة تمويل القرض، أو لشراء غالبية أسهم الميناء... رفض الرئيس شي فكرة إعادة التمويل، لكنه أعلن التزام بلاده بمساعدة سريلانكا على إيجاد مستثمر».

لم تجر مناقشة دولية للميناء، و عوضاً عن ذلك طلب الصينيون من شركتين لإدارة الموانئ لديهما خبرة واسعة في الشركة بين القطاعين العام والخاص إعداد مقترحات استثمارية. الحكومة السريلاكية هي التي اختارت اقتراح شركة «الميناء التجاري للصين» واتخذت قرار خصخصة ميناء هامبانتوتا «قدر بقيمة 1,4 مليار دولار» لتنتشئ بذلك شركة جديدة باعته 70% من أسهمها للشركة الصينية بقيمة 1,12 مليار دولار، لتبقى 30% من الحصص مملوكة لسلطات الموانئ السريلاكية.

لكن بأية حال لم تكن هناك مقايضة دين بأسهم كما يتم تصوير الأمر. فكما أشار صندوق النقد الدولي، القروض السريلاكية تمت «إعادة تصنيفها» من سلطات الموانئ إلى وزارة المالية التي تلقت بدورها دفعات من مبادلة النقد الأجنبي مقابل الاستثمارات، وبقيت مسجلة على الحكومة السريلاكية. استخدمت وزارة المالية السريلاكية الدفعات التي تلقتها من الميناء لتعزيز احتياطات النقد الأجنبي، وسدّ هوة العجز في الموازنة. ورغم أن ميناء هامبانتوتا لم يكن هو سبب مشكلة الديون السريلاكية، فالمشروع كانت خطورته عالية للحكومة السريلاكية وكذلك للبنك الصيني الذي موله.



الكوبي، وأعيدت هيكله الديون الحكومية الصينية عبر منح كوبا خمسة أعوام كفترة سماح وتخفيض لمعدل الفائدة. وكما حدث مع العراق، فقد استغرقت إعادة هيكله الديون الشركات حتى نهاية عام 2010 أي بعد عام على إعادة هيكله الديون الحكومية. من الجدير بالذكر، أن أعضاء نادي باريس للدائنين قاموا بعد ذلك بخمسة أعوام بشطب 8,5 مليارات دولار من الديون الكوبية البالغة 11,1 مليار «تخفيض بقيمة 76,5%». محتذين حذو الصينيين.

ميناء هامبانتوتا

أصبحت قضية الميناء السريلاكي شهيرة بنسختها الغربية التي تقول بأن الصينيين «استولوا على الأصول». من الأدق القول: إن القضية هي تخصيص أموال، وعمل سياسي للمساعدة في أزمة معادلة ميزان الديون. وسط الحرب الأهلية السريلاكية التي دامت بين 1983 و2009، قررت الحكومة السريلاكية بناء مركز نمو إقليمي في هامبانتوتا، وهو الإقليم النامي الذي دمره إعصار تسونامي في 2004. لطالما نظر إلى المنطقة على أن لديها إمكانات لجذب الشحن الدولي. في تقرير تمّ تسريبه عام 2006 أن مجتمع الأعمال السريلاكي كان يخشى حال عدم قيام الحكومة ببناء الميناء التجاري، ذهاب الفرصة لموانئ أخرى في الإقليم. في 2007 استندت سلطات النقل السريلاكية المال من بنك إكزيم الصيني - لتمويل المرحلة الأولى من الميناء - مبلغ 307 ملايين دولار بائتمان تجاري مع معدل فائدة 6,3% على مدى 15 عاماً مع أربعة أعوام سماح، وكذلك مبلغ 147 مليون دولار مع معدل فائدة 2% يدفع على مدى 20 عاماً مع خمسة أعوام سماح. قام البنك الصيني بتمويل المرحلة الثانية من الميناء في 2012 بعدد من القروض مجموعها 757 مليون دولار بمعدل فائدة 2%.

تعاملت مع الصينية مع مشاكل في سداد الديون في إندونيسيا والعراق وكوبا وتحول ميناء هامبانتوتا السريلاكي إلى علامة فارقة من ممارسات الإقراض الصيني

طلب إندونيسيا تطبيق معايير نادي باريس للدائنين لإعادة هيكلة الديون، والتي ستقلص «صافي القيمة الحالية NPV» للدائنين بنسبة 33,3%. سمحت إعادة الهيكلة لإندونيسيا بسداد الديون بين 1990 و2000، لكنها تطلبت قيام إندونيسيا بدفع 64% من المتأخرات مقدماً.

تكمّن أهمية المسألة في أنها المثال الوحيد لاتفاقية رسمية لإعادة هيكلة قروض وفقاً لمعايير نادي باريس للدائنين.

في عام 2004 وافق أعضاء نادي باريس على شطب 80% من ديون العراق، العملية التي استغرقت أربعة أعوام لتتكمّل. في 2007 رعت الأمم المتحدة مؤتمراً لإعادة إعمار العراق، لتعلن الحكومة الصينية بعده بأنها راغبة بإلغاء كامل الديون الحكومية التي تدين لها العراق بها، وليس فقط اعتماد نموذج نادي باريس. ثم بعد عدة أسابيع تمّ الإعلان الرسمي عن عملية الإلغاء الكلي للديون الحكومية العراقية. ثم بعد ثلاثة أعوام أعلنت الحكومة العراقية بأن الصين وافقت أيضاً على إلغاء 80% من ديون العراق البالغة 8,5 مليارات دولار المدينة بها للشركات الصينية. من الجدير بالذكر، أن الديون الحكومية منفصلة عن الديون المستحقة للشركات الصينية. فبكين يمكنها إلغاء الديون الحكومية بسرعة كبيرة، بينما استغرق إلغاء الديون المستحقة للشركات الصينية ثلاثة أعوام، حيث أنها تتطلب موافقة لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة، وكذلك موافقة المجلس الوطني لنواب الشعب. كما كان على بكين أن تخصص موارد في الموازنة العامة لتغطية شطب ديون الشركات.

كوبا بعد تقديم هافانا لعدة طلبات للصين لتخفيف الديون في عام 2010، منها شطب 47% من الديون الكوبية البالغة 6 مليارات دولار، وإعادة هيكلة البقية. تمّت تلبية الطلب

استثنائي. على سبيل المثال: خُصص مقال في مجلة فوربس إلى أن الصين كانت «آلة نفوذ مجانية بين عامي 2000 و2018... حيث رأى 57% من المستفيدين من القروض: أن قائمة مديونيتهم قد تم مسحها كلياً». ومن الأخطاء الشائعة أن الصين أطلقت برامج لشطب الديون ذات الفائدة الصفوية العائدة لأزمة الثمانينات، وذلك كجزء من مبادرة الحزام والطريق. مثال، نشرت ساوث تشاينا مورنغ بوست: «من كينيا إلى إثيوبيا، ومن بوتسوانا إلى الكاميرون، أدّت تنمية الحزام والطريق إلى شطب مئات ملايين الدولارات». لكن أيضاً من هذه القروض لم يكن من قروض الحزام والطريق. غير أن الانطباع العام بأن القروض الصينية سهلة قد أثر على بعض المراقبين بلا شك.

حالات عملية

تعاملت الحكومة الصينية مع مشاكل في سداد الديون في كل من إندونيسيا والعراق وكوبا. وقد تحول ميناء هامبانتوتا السريلاكي إلى علامة فارقة لمن يريد النيل من ممارسات الإقراض الصيني. لنتناول باختصار كل واحدة من هذه الحالات، ثم بشيء من التفصيل القضية السريلاكية:

إندونيسيا خلال الستينات جمعت الصين وإندونيسيا علاقات ممتازة تحت قيادة الرئيس الاشتراكي الإندونيسي سوكارنو. في 1965 حدث انقلاب عسكري في إندونيسيا، قام الرئيس الجديد سوهارتو على إثره بإيقاف العلاقات الدبلوماسية مع الصين بين 1967 و1990. ثم في عام 1990 وبعد استئناف العلاقات توصل البنك المركزي الصيني لاتفاق مع نظيره الإندونيسي لإعادة جولة ستة قروض بفوائد أصدرتها بكين في أوائل الستينات، وذلك بقيمة تزيد عن 150 مليون دولار. نصت الاتفاقية على موافقة الصين على

الانشطار التاريخي وقضية الفلسفة اليوم



انزياح تاريخي في وزن التناقض المادي نحو الداخل/ الوعي. ولا نقول: إن التوازن المذكور هو عامل تعظيم التناقض، بل نقول: إن عدم حل التناقض الواقعي عبر عملية التغيير نفسها هو سبب تعظيم التناقض في شكله المذكور. فطول عملية التعايش مع الأزمة في شكلها المتناقض الأقصى، أي: في دمار المعاني الشاملة، هو الأرضية المادية لانتهيار الوعي على نفسه. لماذا يكون ذلك مبالغة في حين أن انهيار الدول على نفسها هو النتاج العملي لطول الأزمة؟! فإذا كانت الحرب تؤدي إلى تغير خارطة الدول لناحية زوالها، أو توسعها، أو تقلصها في المراحل التي ينفجر فيها التناقض بالشكل المباشر عبر الحرب، فإنه في هذه المرحلة التاريخية من التناقض في شكله المتسارع والعميق والمعقد، إن انهيار الدول يحصل في شكله الجديد، عبر التفنن.

هل يكون هذا الواقع هو التعبير الموسع والمتطرف عن المقولة الماركسية: إن الإنسان إذ يعيش في ظروف غير إنسانية فإنه يخسر إنسانيته شيئاً فشيئاً؟ إنه كذلك، مع فرق جدي، إنه يخسر إنسانيته بسرعة ربطاً بالتسارع التاريخي، وليس شيئاً فشيئاً.

هذه الخسارة السريعة هي ما تترك وقعها على العام ذهولاً، وصدمة، وانهيالاً في المكان. وحتى نخفف من وقع المبالغة، نقول: إن هذا سيصير ظاهرة عامة في حال لم تتقدم الحركة الممارسية السياسية النقيضة من أجل إعادة انزياحه مجدداً، ليصير بين الفرد والنظام القائم الرأسمالي المعادي، وهذا ولا شك يحصل بعد أن يرتفع الميل المادي للوعي في الرؤية العلمية- السياسية المتلائمة مع الواقع الحالي التي وحدها تزيل من حدة التناقض في الوعي وتزيل الهوة- الاغتراب بينه وبين الواقع، وبينه وبين نفسه.

ولكن حتى الآن، هذا ما تظهره العيون والأصوات وحركة الجسد، والتفاعل بين هذا وذاك من الأشخاص. ألم نشاهد الانشطار الذري سابقاً؟ هذا هو شكله الاجتماعي التاريخي.

كأقصى شكل يمثل تفكك المادة في سرعته وحدته. نحن إذاً أمام عاصفة تعصف بالوعي لا توازي ملامح الانفصام والهستيريا والاضطراب الذي يسمّى ب: ثنائي القطب، حتى لو كان لهذه العاصفة ملامح هذه الاضطرابات العقلية- النفسية التي اعتدنا وجودها بأشكال فردية. فاليوم فعلاً نحن نرى ملامح الهستيريا وقد صارت عامة، وملامح البرود- الاندفاعية أيضاً صارت بارزة كتعبير عن التقلب الثنائي القطب، وليست بأقل وضوحاً ملامح التفكك الخاصة في ترابط الأفكار، التي يمكن أن نصادفها لدى عامة الناس، كتعبير عن انهيار التماسك في عالم الإنسان اليوم.

إذاً، فإن التأثير الانشطاري، يحول الوعي كالمرجل أو كالمفاعل الذري الذي ترتفع حرارته ليصهر نفسه من الداخل، لدى تعطل عملية التبريد التي تعمل عادة في المفاعلات. وما عملية التبريد بالمعنى التاريخي الاجتماعي إلا عملية الاستيعاب المؤقتة الوهمية، أي: مفعول المخدر، التي فعلت فعلها في السنين السابقة. فالتناقض كان يرفع من حدة الحرارة، ليأتي الوهم ليعمل كالمبرد المؤقت فقط.

هل نبالغ؟

يمكن اعتبار أن التوصيف أعلاه مبالغة، ولكن هل هو فعلاً كذلك؟ سنحاول أن نضيف عاملاً قد يدعم التأسيس لهذه الظاهرة، عله لا يتم فهمنا بشكل مغلوط.

إن المناطق التي تسودها الحروب عادة يطغى فيها القلق المباشر على الحياة، حيث يصبح الفكر أقل فعالية نتيجة السعي المباشر إلى الحفاظ على الحياة، قسواً أو رصاصة طائشة أو بحثاً عن الإنارة أو الدفء أو الطعام في أدنى مكوناته للبقاء. وهكذا كانت هي الحال لدى احتدام التناقض في المجتمع، حيث تأتي الحرب كشكل انفجار التناقض. أما في اللحظة الحالية، حيث يأتي انفجار التناقض مكبوحاً إلى حد ما بسبب توازن القوى القائم عالمياً، انكباح الانفجار المادي انتقل إلى انفجار آخر على مستوى الوعي، حيث حصل

شكّلت قضية الصراع بين تيارات الفلسفة الأساسية، أي: بين المادية والمثالية، الإطار العام للصراع الفلسفي طوال تاريخ البشرية، وشكل انفصال العمل الذهني عن العمل اليدوي تاريخياً- بسبب طبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل بين الطبقات الاجتماعية- الأساس المادي التاريخي لتعاظم الجانب المثالي في الفكر الفلسفي. وكان لدخول العمل اليدوي إلى مسرح التاريخ ممثلاً بالطبقة العاملة وحركتها الثورية عاملاً لتعاظم دور المادية في الفكر الفلسفي، والتيار انعاشاً جنباً إلى جنب في الفكر الواحد، واختلف تناسبهما حسب المرحلة التاريخية وموازين التقدم والتراجع الثوري فيها. ولكن اليوم وفي هذه المرحلة التاريخية صار للقضية معنى آخر: إنها قضية اشتداد التناقض إلى حد انهيار الوعي على نفسه.

د. محمد المعوش

الميل الفكري ربطاً بالموقع الممارسي

إن المادية والمثالية، وعلى عكس الاعتقاد الميكانيكي، لا توجدان منفصلتين. وحسب الفكر الجدلي لا يقوم بينهما فصل مطلق، فكل وعي يحمل فيه الجانبين المثالي والمادي، على اختلاف تناسب بينهما، حسب موقع حامل الفكر تجاه الواقع، وتحديد موقعه الممارسي تجاه الحركة التاريخية، أي: موقع اتجاه التناقض المادي الذي يحكم هذه الحركة، فالفكر هو انعكاس غير مباشر ولا يمكن له أن يعكس الواقع إلا نسبياً في نهاية الأمر. وكلما اقترب الفكر ممارسياً من قانون التناقض الفاعل كلما اقترب أكثر من كونه مادياً.

التسارع- التعقيد- العمق

لأن الفكر في تجاور الميادين فيه، هو ذاته يصير تعبيراً عن التناقض المادي في الواقع. والفكر الذي هو نتاج مرحلة سيادة العلاقات الرأسمالية لن يكون إلا تعبيراً عن الفكر السائد فيها، لأن الفكر الذي يسود في أية مرحلة من المراحل هو فكر الطبقة السائدة. وهنا تحديداً هو الوزن الأعلى للمثالية فيه، بسبب معاداة الفكر السائد للواقع وتحولاته الاقتصادية- الاجتماعية والنفسية والثقافية. وهناك وزن آخر للمثالية ناتج عن جمود الجانب المادي للفكر المنتج سابقاً والحاضر في الفكر، والذي لم يتحول ليتناسب مع التحولات المادية في الواقع، ما حول هذا الجانب المادي السابق

إلى جانب مثالي. وكلما اشتد التناقض الواقعي، وتسارع، وصار أعمق وأبعد، كلما عاش الفكر نفسه تناقضاً أكثر حدة، فهو غير قادر على القبض على الحركة، فيدخل حينها في تناقض مع الحركة ونتائجها، وهنا بالتالي يدخل في تناقض مع خلاصاته نفسها. فخلاصاته والمعاني التي يحملها تصطدم مع الواقع المتفكك من قبضة هذا الفكر. ولأن المرحلة التاريخية حاملة لتناقضات تطل الجوانب الوجودية للإنسان، ومعاني حياته ككل، ومصيره، فإن عدم قدرة الفكر على التلاؤم معها تدفع به شيئاً فشيئاً نحو إحساسه بعجزه وعزلته.

التأثير الانشطاري

هذا الإحساس بالعجز عن التأثير، والعزلة، وبالتالي الفشل، يفعل فعله بشكل انشطاري ذري على مستوى الوعي. فهو لا يؤدي فقط إلى سلوك الفكر مسلكيات التطرف، كما يحصل في مراحل تعاظم الفاشية، أو حتى السلوكيات «الثورية» المتطرفة، أو سلوك مسلكيات العدمية، بل تتعاظم الهوة بينه وبين الواقع، ليحصل من ثم تعاظم للهوة داخل الفكر نفسه، بين الشعور والفكر من جهة، وبين الفكرة والفكرة، كلبوس للتناقض بين المعنى والمعنى. وكلما تعاظم الضغط النابع عن ضغط الحاجات الفردية، المادية والمعنوية، كلما تعاظم التفكك، وكل معنى يصير معادياً للمعنى الذي يقربه في منظومة المعاني. فينشأ عن ذلك نوع من العاصفة التي تشبه العصف الناتج عن الانشطار الذري

نحن امام عاصفة تعصف بالوعي لا توازي ملامح الانفصام والهستيريا والاضطراب الذي يسمّى بثنائي القطب

المجاعة والجوع وحرب المناخ الجديدة



المجاعة والجوع وحرب المناخ الجديدة وطبيعة المستقبل والهندسة الجيولوجية، والأصول الخفية للحرب، والقمع وعدم المساواة والراسمال الطبيعي واستغلال المحيط العميق، هي مواضيع تعالجها كتب صدرت مؤخراً في أوروبا والولايات المتحدة.

فاسيون

حرب المناخ الجديدة، الصراع من أجل استعادة الكوكب. هو كتاب صادر عن بوبليك أفيروز بوكس مؤخراً للعالم ميشيل إي مان، ويتحدث الكتاب كيف شنت شركات الوقود الأحفوري حملة مدتها ثلاثون عاماً لتأجيل العمل بشأن تغيرات المناخ، ويقدم أفكاره حول محاربة المصالح القوية للغاية، التي تتماشى في الدفاع عن الوضع الراهن للوقود الأحفوري.

وتحدثت إليزابيث كولبيرت في كتابها الصادر عن بنغوين راندوم هاوس 2021 «تحت سماء بيضاء، طبيعة المستقبل» عن الهندسة الجيولوجية، والعلماء الذين يحاولون حل المشاكل المخيفة التي نشأت في هذا المجال. أما عالم الآثار جيرى ستوديباكر، في كتابه الجديد 2021 «لا نزال جوع بعد كل هذه السنوات، الأصول الخفية

للحرب والقمع وعدم المساواة»، ويقول جيرى ستوديباكر: إن الحرب والقمع وعدم المساواة نشأت لأول مرة منذ 6000 عام في بلاد ما بين النهرين، وتبدو هذه القضايا اليوم مشكلة إذا ما استمرت، فالبشرية تقف أمام مجازفة كبيرة قد تؤدي إلى إبادة البشرية، لذلك يجب مكافحة الجوع حسب رأيه.

وناقش مجموعة من المحررين «ماريا بيكر، إيفا راميريز ليودورا،

في بداية العام الحالي 2021، صدرت العديد من الكتب التي تتحدث عن بعض جوانب الرأسمالية، فالمجاعة والجوع وحرب المناخ الجديدة، وطبيعة المستقبل والهندسة الجيولوجية، والأصول الخفية للحرب والقمع وعدم المساواة، والراسمال الطبيعي، واستغلال المحيط العميق، وهي مواضيع تعالجها كتب جديدة صدرت مؤخراً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

باول تايلر» في كتابهم الصادر عن جامعة أكسفورد «الراسمال الطبيعي واستغلال المحيط العميق» في إحدى عشرة مقالة مركزة بيانات عن احتواء أعماق المحيط، «أكبر منطقة حيوية على كوكب الأرض» على ثروة من الأصول الطبيعية المحتملة. ويدرس علماء البحار العمليات الجيولوجية والفيزيائية، والبيئة، وعلم الأحياء، والجغرافيا الحيوية، وكيف يمكن أن تتأثر بالاستغلال والإدارة والحفظ.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



طلت المناقشات تعديل القانون المالي للوحدات الإدارية نهاية 1993 وبداية 1994. وكان المشروع يتضمن رسوماً على الطنابر وإعفاءات لشركات التورز، فتوجه البغل إلى صاحب الطنبر قائلاً: يا صاحبي قتلتك عملي طنبر تورز ما رضيت! كاريكاتير ساخر منشور في جريدة نضال الشعب، العدد 537 الخميس 13 كانون الثاني 1994.



الكتاب الأزرق للتعاون الفضائي

ذكر تقرير صدر مؤخراً حول صناعة الفضاء في الصين: أن بكين عززت التعاون الدولي في الفضاء خلال 2020، حيث قدمت عمليات تصدير الأقمار الاصطناعية وإطلاقها، والأبحاث التعاونية وخدمات التطبيق إلى العالم. وقال الكتاب الأزرق: إن 51 صاروخاً صينياً أرسل 59 قمراً اصطناعياً تجارياً أجنبياً إلى الفضاء حتى نهاية 2020. ومنها أقمار اصطناعية لإثيوبيا، وفي قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي 2015، تعهدت الصين بتأمين عشرة آلاف قرية إفريقية من مشاهدة البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية. وأكملت 19 دولة قبول المشروع ما عطي 8162 قرية.



تصنيف الجامعات الصينية 2021

صدرت جامعات صينية أحدث التصنيفات للجامعات، التصنيف الذي أصدرته «تايمز للتعليم العالي» لعام 2021، حيث أصبحت الصين أول دولة، أو منطقة تحصل على جميع المراكز الخمسة الأولى، وفقاً لما ذكره التصنيف. وصعدت كل من جامعة فودان الصينية «بالمركز الرابع» وجامعة شانغهاي جياو تونغ «بالمركز الخامس» في تصنيف الجامعات لتتضما إلى جامعة تسينغها «بالمركز الأول» وجامعة بكين «بالمركز الثاني» وجامعة تشجيانغ «بالمركز الثالث». وتحتفظ تسينغها بالمركز الأول في الترتيب للعام الثالث على التوالي. وجاءت جامعة العلوم والتكنولوجيا الصينية «بالمركز السابع» وجامعة نانجينغ «بالمركز التاسع» من ضمن المراكز العشرة الأولى.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/03/14» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

لو أن «أهل المثل» لم يقولوا هذا كله!



ذوي الحاجات الخاصة والإعاقات. فقد يصعب على الناس تصديق أن مجتمعاتنا تداولت عبارة قاسية ومليئة بالكراهية، مثل: «إن شفت الأعمى دبوا منك أرحم من ربو»، كما لو أنها رأت في هذه العبارة درساً أخلاقياً يجب نقله للأجيال الجديدة. هناك بالطبع أطنان من العبارات المخصصة أيضاً للسخرية من القرعان والعمور. نذكر منها: «طرشة عالجاب بتتسمع»، و«أفح وبيلعب بالكورة» و«الأعور بين العميان ملك» و«شو ما طبخت العمشه جوزها بيتعشى».

المثل الشعبي لغة الشارع

هدف الاستعراض السابق للقول: إن التراث ليس منزهاً وبراقاً دائماً كما يظن البعض، فهو في المحصلة ابن بيئته ونتاج التشكيلية الاقتصادية التي ولدته، ولذلك مثلاً نستطيع أن نتوقع بأن الكثير من تلك العبارات تم تداولها في الأسواق خلال المعاملات التجارية والمالية للناس، أو في البيوت المغلقة التي قبعت فيها النساء. ولهذا، لا يجب التخلي مطلقاً عن النظرية النقدية للتراث، أو التغني بالجانب المشرق منه، وترك الوجه المظلم قيد التداول بصورة غير رسمية بين الناس، لينتقل من جيل إلى آخر وينغرس في اللاشعور الجمعي.

كي يمضي المجتمع قدماً، لا بد أحياناً من الاعتراف بأن التراث أيضاً قد يكون عنصرياً وفوقياً وداعياً إلى الجبن والمهادنة والحفاظ على المصالح بأي ثمن كان؛ فهو في المحصلة وثيقة صادقة عن المجتمع بجوانب حياته المضيئة والمظلمة. التراث وثيقة يجب على الناس الرجوع إليها دوماً لتقييم الشوط الذي قطعوه في تجاوز قيم رجعية معينة، وتصحيح المسار للعودة إلى قيم إيجابية كانوا بدأوا بنسيانها والتخلي عنها.

على مكانات الناس وموقعهم الاجتماعي الذي يؤهلهم أو لا يؤهلهم لأمر ما، كعبارة: «جاي من البرية وبدو ياخذ الأولية».

إياك والثقة بالناس!

أحياناً ما تعبر الأمثال الشعبية عن قدر غير مفهوم من التوجس والظن سوءاً بالناس، فتكثر العبارات التي تتحدث عن أن المصالح تحرك العلاقات بين الناس، وبالتالي فالناس يحبونك ويجمعون حولك حينما تمتلك المال وينفضون من حولك حينما يسوء وضعك وتصبح فقيراً. هناك عبارات تشبه الناس الآخرين بالأفاعي وتعزز توجس الناس وعدم وجوب الثقة بالآخرين كعبارة: «مطرح إلي بتأمن خاف». وهناك عبارات أخرى تتحدث عن زوال الناس الشرفاء وبقاء الخسيسين كعبارة: «راح الناس وبقي النسناس».

صورة المرأة في المثل الشعبي

تشكل الأمثال الشعبية بيئة خصبة للتنميط ووضع النساء في قوالب مسبقة جاهزة، فكثيراً ما تصور تلك العبارات النساء كعبء يثقل كاهل عائلاتهن ومصدر للمشكلات والهم ووجع الراس، كما تسخر بشراصة من النساء غير الجميلات وتعيبرهن بمظهرهن كعبارة: «شو بتعمل الماشطة بالوجه العكر». تكون النساء في الأمثال الشعبية نقائق، وسطحيات. فيما يخص جزء كبير من تلك العبارات للصراع الأزلي بين الكنة والحماية. وفي أحيان أخرى تبدو المرأة أشبه بغرض يتم تداوله كما يظهر في عبارة: «لو كانت الشركة بركة كانوا كل اثنين اتزوجوا مرا».

تعبير الناس بنقائصهم جاءت الأمثال الشعبية من زمن كان فيه طبيعياً وربما عادياً تعبير الناس بنقائصهم وصولاً إلى السخرية الفجة والقاسية من

يتغنى المجتمع السوري عموماً، كالكثير من المجتمعات الأخرى، برصيده الكبير من الحكم والأمثال الشعبية. إذ يرى في تلك الأمثال عصارة حكمة الأجداد وفطنتهم وبلوغهم في قول أكثر الأفكار قيمة في أقل عدد من الكلمات. ولهذا تربت أجيال وأجيال من السوريين الشباب وهم يسمعون آباءهم يرددون عبارة: «الله يرحم أهل المثل ما تركوا شي ما قالوه»، وكانوا يقصدون بالطبع: أن الأمثال في موضوعاتها تغطي الكثير من المواقف اليومية والدروس الأخلاقية. وفي الحقيقة الجملة السابقة محقة جداً؛ فاهل المثل فعلاً قالوا كل شيء دون مواربة أو تجميل، وهذا ليس بالضرورة أمراً حسناً. فهذه الحكم الشعبية تحوي إلى جانب الموعظ التي تسخر من الطمع والحسد والفضولية، أفكاراً رجعية أو عنصرية. كما أن الأمثال تمتلئ أحياناً بالسخرية من ذوي الإعاقات والشتامم والبذاءة، وتروج في أحيان أخرى لأفكار وقيم سلبية، كالانتهازية والشك بالناس، إضافة إلى كونها منقولة حتى التخمته بأفكار نمطية حول النساء.

■ نور ابو فراج

«الغاية تبرر الوسيلة» بلغة الشارع

قد يذهل المرء بعد التنقيب في الحكم والأمثال الشعبية، من كم المقولات التي تحض على المرأة ومجاعة التيار والتزلف للآخرين من أجل الحصول على المكاسب أو حماية المصالح. ومن أشد هذه الأمثال فحاحة مقولة: «يا معاوز الكلب قلو صبحك بالخير يا سيدي»، وعبارة: «إلي بيتزوج إمي يقول عمي». وهناك في المقابل أمثال تحض على مجاعة الوضع السائد، والسير مع التيار خوفاً من الخسارة، ومن الأمثلة على ذلك عبارة: «إذا كان بديك تستريح شو ما شفت قول منيح»، وعبارة: «ألف قولة جبان ولا قولة الله يرحمو».

إذ تروج هذه العبارات صراحة للقيمة القائلة بعدم وجوب إظهار ما تضرر كما في عبارة: «الإيد إلي ما بتقدر عليها بوسها وإدعي عليها بالكسر». فهذه إذا دعوات ملحة لإخفاء الفناعات الحقيقية، وتجاهل سلبيات الآخرين إذا كان هؤلاء يقفون في صفك، مثل عبارة: «الكلب إلى

إن التراث ليس منزهاً وبراقاً دائماً كما يظن البعض فهو في المحصلة ابن بيئته ونتاج التشكيلية الاقتصادية التي ولدته

بيعوي معك أحسن من الكلب إلي يبيعوي عليك».

فوقية فجة

من جهة أخرى، نلمس في عبارات ومقولات أخرى قيمةً طبقية تعبر بوضوح عن الصراع بين العقلية الإقطاعية والبرجوازية الصغيرة، الذي يأخذ أحياناً شكل صراع بين أبناء الريف وأبناء المدينة. فهذه الأمثال تتحدث عن أن ممارسات معينة قد تليق بشريحة اجتماعية محددة، ولا تليق بشريحة أخرى. تسخر هذه الأمثال أيضاً من «ابن الريف» الذي يحاول التشبه بأبناء المدن وتقليدهم، مثل عبارة: «الفلاح إذا تدمشق مثل الكلب إذا تدمشق» أو عبارة: «راح الفلاح على المدينة ما استحلى غير الدبس بطحينة». نرى بوضوح أمثلة تسخر من الناس التي انقلبت حظوظهم، وحصلوا على بعض المال بعد أن كانوا فقراء، كعبارة: «الله بيعطي الكعبك لي مالو أسنان». تكمل هذه الأمثال على ذات المنوال، فنسمع عبارات مثل: «برغوت قال لبقة يضرب الشرشوح إذا ترقي»، و«لابق للشوكة مرجوحة ولأبو بريس قبقاب». إلى جانب العبارات التي تؤكد